استدراكاتُ أَبِي إِسْحَاقَ العَطَّارِ عَلَى الجُزُوْلِيِّ فِي المِشْكَاةِ والنِّبْرَاسِ شَرْحِ كِتَابِ الكُرَّاسِ فِي النَّحوِ

(دراسةً وترجيحاً)

دكتور

يحيى كمال حلمي السيد عيسى

المدرس في قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بالقاهرة

استدراكاتُ أَبِي إِسْحَاقَ العَطَّارِ عَلَى الجُزُوْلِيِّ في المِشْكَاةِ والنِّبْرَاسِ شَرْحِ كِتَابِ الكُرَّاسِ في النَّحوِ (دراسةً وترجيحًا).

يحيى كمال حلمي السيد عيسى

قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر – مصر.

الملخص: شَرْحُ الشيخ أبي إسحاق العطار على متن المقدمة الجزولية، الموسوم بـ(المِشْكَاةِ والنِّبْرَاسِ شَرْحِ كِتَابِ الكُرَّاسِ في النَّحوِ) "من خير الشروح التي عرضت لكتاب الكراس، وأحفلها بالمناقشات العلمية المنهجية؛ فقد كان العطار معنيًّا بعبارة الجزولي، وبيان مدى مطابقتها للمراد، واستدراك ما فاته"، ولما كان محقق الشرح لم يتعرض لجانب الاستدراكات بشيءٍ رأيتُ أن ألقي الضوء على هذه الاستدراكات بالدراسة والترجيح، وهل كان في استدراكاته مُحقًّا أم مُجحفًا؟ مُنصفًا أم مُتحيِّزًا؟

وقد أظهرت هذه الدراسة نتائج، منها:

١ – قامت استدراكات الشيخ العطار على الشيخ الجزولي على عدة أسباب:

أ – استدراكات سببها عدم التقييد في العبارة.

ب – استدراك سببه التقييد في العبارة.

ج – استدراكات ترجع إلى اقتصاره على شيء واحد مما يوهم خلاف المراد.

د – استدراكات سببها أنه يرى خلاف ما ذهب إليه الجزولي.

هـ – استدراكات ترجع إلى حصره بالعدد أمورًا معينة، فيستدرك عليه الشيخ العطار بالزيادة أشياء أخرى.

٢ – أظهرت الدراسة المنهجية اعتماد الشيخ العطار في استدراكاته على الشيخ الجزولي على بعض الأصول النحوية، وأنه ممن يرى الاستشهاد بالحديث.

٣ – أظهرت الدراسة مدى تأثره بإمام النحاة سيبويه بالنقل عنه واختياره مذهبه.

٤ – تنوعت عباراته التي تدل على الاستدراك، وكان متسما فيها بأخلاق العلماء.

وغير ذلك من النتائج التي أثبتها في خاتمة البحث.

الكلمات المفتاحية: استدراكات – أبي إسحاق العطار – الجزولي – المشكاة والنبراس – شرح كتاب الكراس في النحو.

Abu Ishaq Al-Attar's Reconsiderations on Al-Jazouli in Al-Mishkat and Al-Nebras, Explanation of the Book of Al-Kiras in Grammar (Study and Weighting.(

Yahya Kamal Helmy Elsayed Issa

Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Cairo, Al-Azhar University, Egypt.

Abstract:

The explanation of Sheikh Abi Ishaq Al-Attar on the board of Al-Muqaddimah Al-Jazuli, labeled (Al-Mishkat wa Al-Nebras, Sharh Kitab Al-Karas in Grammar) "is one of the best explanations that were presented to the book of Al-Karass, and it was full of systematic scientific discussions. What he missed." And since the investigator of the explanation did not address the side of the corrections with anything, I thought to shed light on these corrections by studying and weighing, and was he right or unfair in his corrections? Fair or biased?

This study showed results, including:

1- Sheikh Al-Attar's corrections against Sheikh Al-Jazouli were based on several reasons:

A - Remedies caused by non-restriction in the phrase.

b - Realizing the cause of the restriction in the phrase.

C - Reductions due to its confinement to one thing, which gives the illusion of the opposite of what is meant.

D - Reductions caused by the fact that he sees a contradiction to what Al-Jazouli went to.

E - corrections due to his restriction to the number of certain matters, so Sheikh Al-Attar corrected him by adding other things.

2 -The methodological study showed that Sheikh Al-Attar relied on Sheikh Al-Jazouli on some grammatical principles in his elaborations, and that he is one of those who believe that the hadith is cited.

3 - The study showed the extent to which he was influenced by the imam of the grammarians, Sibawayh, by quoting him and choosing his doctrine.

4 - His expressions that indicate redress varied, and he was characterized by the ethics of scholars.

And other results proven in the conclusion of the research.

Keywords: Remedies - Abi Ishaq Al-Attar - Al-Jazuli - Al-Mishkat and Al-Nibras - Explanation of Al-Karas book on grammar.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجًا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم – وعلى آله، وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن شرح الشيخ أبي إسحاق العطار على متن المقدمة الجزولية (١)، الموسوم بـ(المِشْكَاةِ والنِّبْرَاسِ شَرْحِ كِتَابِ الكُرَّاسِ في النَّحوِ) "من خير الشروح التي عرضت لكتاب الكراس، وأحفلها بالمناقشات العلمية المنهجية؛ فقد كان العطار معنيًّا بعبارة الجزولي، وبيان مدى مطابقتها للمراد، واستدراك ما فاته"(٢)، ولما كان محقق الشرح(٣) لم يتعرض لجانب الاستدراكات بشيءٍ رأيتُ أن ألقي الضوء على هذه الاستدراكات بالدراسة والترجيح.

---

(١) وهي لـ: عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت بن عيسى البربري المراكشي، العلامة (أبو موسى الجزولي)، وجزولة بطن من البربر، أخذ عنه العربية جماعة، منهم: الشلوبين وابن معط.، وله المقدمة المشهورة، وتوفي سنة سبع وست مئة من الهجرة. انظر: بغية الوعاة ٢/٢٣٦، ٢٣٧.

(٢) من مقدمة المشكاة والنبراس، الصفحة (ب).

(٣) وهو الدكتور/ محمد بن نجم بن عواض السيالي، وقد حقق الجزء الأول من كتاب (المشكاة والنبراس)، وهو رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى في عام ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع عدة أمور، هي:

١ – ما للاستدراكات من أهمية بالغة في اللغة العربية، ودور بالغ في ترسيخ القواعد، وفهم المسائل واستيعابها.

٢ – أن دراسة هذه الاستدراكات تُظهر لنا مدى تعقب الشيخ العطار للجزولي، أكان في استدراكاته مُحقًّا أم مُجحفًا؟ مُنصفًا أم مُتحيِّزًا؟ وهذا إنما يظهر من خلال استظهار آراء العلماء السابقين عليه للمسائل محل الاستدراك، ثم الترجيح بينها.

٣ – أن جانب الاستدراكات لم يتعرض له محقق الشرح بشيء؛ فأردت إظهار شخصية هذا الرجل من خلال دراسة هذا الجانب عنده.

وسميت هذا البحث: **(استدراكاتُ أَبِي إِسْحَاقَ العَطَّارِ عَلَى الجُزُوْلِيِّ في المِشْكَاةِ والنِّبْرَاسِ شَرْحِ كِتَابِ الكُرَّاسِ في النَّحوِ – دراسةً وترجيحًا)**، ورتبتُ المسائل فيه على حسب ترتيب ابن مالك في (الألفية)، جاعلًا استدراكه عنوانًا للمسألة، ثم قمت بدراستها، وعرضها عرضًا يبين ما فيها، ويركز على موطن الاستدراك منها.

أما عن الدراسات السابقة فلم أجد دراسة – فيما أعلم – في هذا الجانب أو غيره من هذا الشرح.

وقد اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهرسين.

فالمقدمة ذكرت فيها أهمية هذا الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة.

وأما التمهيد فقد قدمت فيه تعريفًا للشيخ العطار، ولكتابه (المشكاة والنبراس).

المبحث الأول: المسائل التي استدرك فيها الشيخ أبي إسحاق العطار على الجزولي، وقد بلغت خمس عشرة مسألة.

المبحث الثاني: الدراسة المنهجية من خلال استدراكاته، وتتمثل في:

أولًا- أسباب الاستدراكات عنده.

ثانيًا – الأدلة التي اعتمد عليها في مسائل الاستدراك.

ثالثًا- أسلوبه في الاستدراك.

ثم كانت الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث، وقد أعقبتها بفهرس لأهم المصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

واللهَ – تعالى – أسألُ أن يهديني إلى الصواب، إنه هو الكريم الوهاب.

التمهيد

الشيخ أبي إسحاق العطار، وكتابه (المشكاة والنبراس)

أولًا: الشيخ أبي إسحاق العطار

١ – اسمه ونسبه:

هو إبراهيم بن أبي محمد عبد السلام، أبو إسحاق الصنهاجي، المعروف بالعطار(١)، هذا أوفى ما وجدته عن اسمه ونسبه.

هذا وقد ورد ذكره عَرَضًا في تراجم أخرى، ففي ترجمة شيخه محمد بن علي بن يحيى، المعروف بالشريف، قال السيوطي:"... وقرأ عليه جماعة... وأبو إسحاق العطار شارح الجزولية"(٢).

وورد ذكره – أيضًا – في ترجمة تلميذه أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي، المعروف بـ(ابن البنا)، قال التنبكتي: "... وقرأ – أي: ابن البنا – جميع كتاب سيبويه، والكراسة على أبي إسحاق الصنهاجي العطار"(٣).

والصنهاجي في نسب العطار – كما يقول السمعاني – هي: "بضم الصاد المهملة وكسرها، والنون الساكنة، والهاء المفتوحة، وفي آخرها الجيم بعد

---

(١) انظر: إيضاح المكنون ٤٨٨/٢، ٤٨٩، وهدية العارفين ١٣/١ وفيه زيادة (ابن أبي محمد)، ومعجم المؤلفين ٤٧/١.

(٢) بغية الوعاة ١٩٣/١، ١٩٤.

(٣) نيل الابتهاج ص ٨٣، ٨٥.

الألف، هذه النسبة إلى صنهاجة... واشتهر بهذه النسبة جماعة كثيرة من المغاربة"(١).

ونقل الزبيدي عن شيخه، قال: "والمعروف عندنا الفتح خاصة في القبيلة بحيث لا يكادون يعرفون غيره"(٢).

أما العطار فيظهر أنها نسبة إلى مدرسة العطارين، وهي في مدينة فاس في المغرب، وقد نُسِب إليها جماعة من أهل العلم(٣).

٢ – مولده:

لم تشر المصادر من قريب أو من بعيد إلى تاريخ محدد لمولد العطار، لكنَّ محقق كتاب (المشكاة والنبراس) استطاع أن يتلمس العصر الذي عاش فيه عن طريق معرفة طبقته بين النحاة؛ ذلك أن العطار تلمذ لأبي زكريا يحيى بن علي الأندلسي، وأبي عبد الله محمد بن علي بن يحيى المعروف بالشريف، وقد توفي الأول سنة أربعين وست مئة من الهجرة (٦٤٠هـ)(٤)، وتوفي الثاني سنة اثنتين وثمانين وست مئة من الهجرة (٦٨٢هـ)(٥)، فبين وفاتيهما اثنتان وأربعون سنة، وهذا يدل على أن العطار كان قد أخذ عن الأول في بداية مرحلة الطلب – أي: ما بين العاشرة والعشرين من عمره

(١) الأنساب ٥٦٠/٣.

(٢) تاج العروس ٧٤/٦، مادة (ص ن هـ ج).

(٣) انظر: جذوة الاقتباس ص١٤٨، والقسم الأول (الدراسة) من تحقيق المشكاة والنبراس ص٦.

(٤) انظر: بغية الوعاة ٣٣٧/٢.

(٥) انظر: بغية الوعاة ١٩٣/١، ١٩٤.

تقريبًا – وأخذ عن الثاني في آخرها، ومن ثم فإننا نستطيع القول: إن مولد العطار كان في أحد العقود الأولى من القرن السابع(١).

٣ – شيوخه:

الذي ظهر لي من شيوخه ثلاثة:

الأول: يحيى بن علي بن أحمد بن محمد بن غالب، أبو زكريا زين الدين الحضرمي الأندلسي المالقي النحوي الأديب، ولد سنة سبع – أو ثمان – وسبعين وخمس مئة، وأقرأ الناس القراءات والعربية، وله شعر جيد، وكان لطيف الأخلاق، حسن العشرة، ومات سنة أربعين وست مئة من الهجرة(٢).

وقد ذكر العطار مشيخة أبي زكريا له في غير موضع من شرحه(٣)، فكان بذلك أحد شيوخه.

الثاني: محمد بن علي بن يحيى، أبو عبد الله، قاضي الجماعة، المعروف بالشريف، شهرة لا نسبًا، كان بمراكش في زمن ابن أبي الربيع يدرس كتاب سيبويه والفقه والحديث، وله مشاركة في الأصول والكلام والمنطق والحساب، أخذ النحو عن يحيى بن راجل شارح الجزولية، وقرأ عليه جماعة، أجلهم أبو عبد الله الصنهاجي، وأبو إسحاق العطار شارح الجزولية، ومات سنة اثنين وثمانين وست مئة من الهجرة(٤).

---

(١) انظر: القسم الأول (الدراسة) من تحقيق المشكاة والنبراس ص٧، ٨.

(٢) انظر: بغية الوعاة ٣٣٧/٢.

(٣) انظر: المشكاة والنبراس ص ٤٨، ٨٧، ٢٧٢، ٢٧٥، ٤٨٧.

(٤) انظر: بغية الوعاة ١٩٣/١، ١٩٤.

وقد ذكره العطار في شرحه فكان يقول: "قال شيخنا أبو عبد الله..."(١).

الثالث: أبو إسحاق، هكذا ذكره العطار في شرحه، فقد روى عنه رأيه في تفسير (الوضع)، فقال: "وكان شيخنا أبو إسحاق – رحمه الله – يفسر الوضع بوضع العرب خاصة..."(٢).

وقد ذهب المحقق إلى أن هذا النقل عن شيخه يدل على أنه كان أحد شراح الجزولية، ومن ثم فإنه يغلب على الظن أنه إبراهيم بن محمد النحوي(٣)، يقول حاجي خليفة: "ويقال: إن من شروحها – أي: المقدمة الجزولية – الأمالي في النحو، وقيل: ألفه الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد النحوي"(٤).

٤ – تلاميذه:

لم أجد إلا تلميذًا واحدًا له، وهو: أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي، أبو العباس المراكشي، عُرِفَ بابن البنا، قرأ العربية على القاضي الشريف محمد بن علي بن يحيى، قرأ عليه بعض الكتب ولازمه... وقد ذكر التنبكتي تلمذة ابن البنا على الشيخ العطار فقال: "... وقرأ جميع كتاب سيبويه، والكراسة

(١) انظر: المشكاة والنبراس ص٦، ٤٨.

(٢) انظر: المشكاة والنبراس ص٢.

(٣) انظر: القسم الأول (الدراسة) من تحقيق المشكاة والنبراس ص١٦.

(٤) كشف الظنون ٢/١٨٠٠.

على أبي إسحاق الصنهاجي العطار"(١)، ومولده سنة أربع وخمسين وست مئة، ووفاته سنة إحدى وعشرين وسبع مئة(٢).

٥ – آثاره:

لم تذكر المصادر التي ترجمت له إلا كتاب: (المشكاة والنبراس شرح كتاب الكراس).

٦ – وفاته:

أما عن وفاته فقد ذكرت بعض الكتب التي ترجمت له أنه كان حيًّا في سنة خمس وسبع مئة من الهجرة (٧٠٥هـ)(٣).

(١) نيل الابتهاج ص ٨٣، ٨٥.

(٢) انظر: نيل الابتهاج ص ٨٧، ٨٩.

(٣) انظر: إيضاح المكنون ٤٨٨/٢، ٤٨٩، ومعجم المؤلفين ٤٧/١.

ثانياً: كتاب (المشكاة والنبراس) لأبي إسحاق العطار

كتاب (الكراس) كما سماه الشيخ العطار، وهو المعروف بـ(المقدمة الجزولية) من أشهر ما تركه الشيخ الجزولي – رحمه الله – من مصنفات، وقد عني بها العلماء من بعده، فأقبلوا على شرحها، والتعريف بمراده منها.

ومن هؤلاء الشراح: الشيخ أبي إسحاق العطار في كتابه الموسوم بـ(المشكاة والنبراس شرح كتاب الكراس في النحو)، وقد حُقِّق الجزء الأول منه فقط؛ ذلك أن الجزء الثاني – كما ذكر المحقق(١) – صار على حال من التلف لا يمكن معها تصويره، كما أن الإفادة منه أصبحت عزيزة، ومن هنا فقد وقفت حدود الدراسة عند الجزء الأول من هذا الشرح.

وقد تناول العطار في الجزء الأول سبعة عشر بابًا من أبواب الجزولية، وسار فيه على حسب ترتيبها، ولقد جرى على أن يجعل كل فقرة من كلام الجزولي فصلًا أو جزءًا، ومن ثم فقد تناول هذه الأبواب في فصول أو أجزاء، وما يدخل تحت الفصول من أجزاء، أو مسائل، فباب الكلام – مثلًا – تناوله في ثلاثة فصول، جاءت في عشرة أجزاء... ورغبة من العطار في استكمال بعض القضايا والمسائل فإنه ينشئ أحيانًا حديثًا مستقلا عن شرح كلام الجزولي، ويجعله تحت عنوان تكملة، أو مسألة، أو تنبيه.

(١) انظر: القسم الأول (الدراسة) من تحقيق المشكاة والنبراس ص١٤٠.

هذا وإن أبرز ما في هذا الشرح استدراكاته على الجزولي، فلقد حفل هذا النص بكثير من المناقشات العلمية والاستدراكات(١)، كما سيأتي بيانه في مسائل الدراسة إن شاء الله.

المبحث الأول: **المسائل التي استدرك فيها الشيخ أبي إسحاق العطار على الجزولي، وهي**:

١- علة إعراب الفعل المضارع مشابهته أسماء الفاعلين والمفعولين.

٢- من قرائن انصراف المضارع إلى زمن الماضي: (لم، ولما، وقد بمعنى: ربما).

٣- من ألقاب البناء: (الحذف).

٤- شروط أخرى لإعراب الأسماء الستة بالحروف.

٥- من لغات (حم): ما كان على وزن (هَنَأٌ).

٦- من لغات (فم): فتح الفاء وتشديد الميم في الشعر(فَمّ).

٧- شروط أخرى للمجموع جمعَ مذكرٍ سالمًا.

٨- جواز تقديم الحال على عامله الظرف أو المجرور بقلة.

٩- جواز توكيد النكرة بقلة.

١٠- شرط آخر لإعمال (إذن)، وجواز إلغائها مع اجتماع الشروط.

١١- النصب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد الواو والفاء في الأجوبة الثمانية وما في معناها مما ليس بحواب.

١٢- النصب بـ(أنْ) مضمرة جوازًا بعد حروف العطف – الواو، والفاء، وأو خاصة – المعطوف بها الفعلُ على الاسم الملفوظ به.

---

(١) انظر: القسم الأول (الدراسة) من تحقيق المشكاة والنبراس ص١٤٤.

١٣- (إذما) حرف.

١٤-رفع جواب الشرط المجرد من الفاء- في الشعر- وفعل الشرط مضارع مجزوم.

١٥-جواز حذف الفاء من جواب الشرط في الشعر.

١ – علة إعراب الفعل المضارع مشابهته أسماء الفاعلين والمفعولين

قال الجزولي: "وأصل البناء للأفعال...، وإنما أُعْرِبَ منها ما أُعْرِبَ؛ لمضارعته الاسم، ومضارعتُه له من ثلاثة أوجه: الإبهام، والتخصيص، ودخول لام الابتداء عليه"(١).

وقد استدرك عليه الشيخ العطار تَرْكهُ الشبه المعنوي كوجه أقوى في المشابهة بينهما فقال: "والصواب ما قال سيبويه: من أن المضارعة لها هي أسماء الفاعلين والمفعولين؛ فـ(ضَارِب) يشبه (يَضرِب)، و(مَضْروب) يشبه (يُضْرَب)(٢).

وقال: إن اسم الفاعل والفعل معناهما واحد، وأنك إذا قلتَ: (إن زيدًا لَيقومُ) فكأنك قلتَ: (إن زيدًا لقائمٌ) فيما تريد من المعنى(٣)، فذكر الشبه المعنوي، وهو أقوى من جميعها، وحينئذٍ زاد عليه هذه الأشياء"(٤).

الدراسة والترجيح: المعرب من الأفعال المضارعُ بالإجماع بين البصريين والكوفيين، والاختلاف بينهما أهو بالمشابهة أم بالأصالة؟ (٥):

فالبصريون على أن إعرابه بمشابهته الاسم.

---

(١) المقدمة الجزولية ص٨.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١٠٩، ونصه:"فمفعولٌ مثلُ يُفعَلُ، وفاعِلٌ مثلُ يَفعَلُ".

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٤.

(٤) المشكاة والنبراس ص٦٦.

(٥) انظر: الهمع ١/٧٢، ٧٣.

والكوفيون على أن إعرابه بالأصالة؛ لأنه تدخله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة؛ وذلك أنه يصلح للأزمنة المختلفة من الحال والاستقبال والماضي، نحو: (يضرب الآن، ولن يضرب غدًا، ولم يضرب أمس)، كما أن الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية والإضافة(١).

وقد وافق الشيخان الجزوليُّ والعطارُ البصريين في أن الإعراب في المضارع؛ لمشابهته الاسم، والخلاف بينهما في ذِكْرِ وجه الشبه؛ ذلك أن الجزولي حصر أوجه الشبه بينهما في ثلاثة، هي:

١ – الإبهام: وهو احتمال اللفظ معنيين فأكثر، فالفعل المضارع يحتمل الحال والاستقبال إذا قلتَ: (أقومُ)، كما أن الاسم النكرة (رجل) يحتمل أن يراد به كل رجل من أشخاص الرجال.

٢ – التخصيص: وهو تعيين أحد المحتملين بقرينة، مثل تعيين المستقبل بـ(السين)، أو: بـ(سوف)، وتعيين الحال بـ(الآن)، كما أنك تعين (رجل) بالألف واللام لواحد من جنس الرجال معهود إذا قلت: (الرجل).

٣ – دخول لام الابتداء عليه، تقول: (إن زيدًا ليقومُ)، كما تقول: (إن زيدًا لقائمٌ)، فأشبه (يقوم) بدخول لام (إن) عليه الاسمَ، فأُعرب الفعل عنده لما ذُكر من الشبه(٢).

أما الشيخ العطار فقد استدرك عليه تَرْكهُ الشبه المعنوي كوجه أقوى في المشابهة بين الفعل المضارع والاسم.

ومستنده في ذلك قول سيبويه: إن المشابهة لها هي أسماء الفاعلين والمفعولين؛ فـ(ضَارِب) يشبه (يَضرِب)، و(مَضْروب) يشبه (يُضْرَب)(١).

---

(١) انظر: الهمع ٧٢/١، ٧٣.

(٢) انظر: المشكاة والنبراس ص٦٤، ٦٥.

وقوله: إن اسم الفاعل والفعل معناهما واحد، وأنك إذا قلت: (إن عبد الله لَيفعلُ) فكأنك قلت: (إن عبد الله لَفاعلٌ) فيما تريد من المعنى(٢).

فالصواب عنده أن المشابهة بينهما في المعنى، وأن ذِكْر غير ذلك من أوجه بحكم التبع له؛ إذ قال سيبويه بعدُ: "وتلحقه هذه (اللام) كما لحقت الاسمَ، ولا تلحق فَعَلَ اللامُ، وتقول: (سيفعلُ ذلك، وسوفَ يفعل ذلك)، فُتلحِقهُا هذين الحرفين لمعنى كما تَلحق الألف واللام الأسماءَ للمعرفة"(٣).

وهذه الأوجه كلها وإن ذَكَرَها غيرهما من العلماء، لكنَّ ذِكْرَها عند الكثير منهم من دون ترجيح بينها(٤)، أما الشيخ العطار فقد رجح بينها، معتمدًا الشبه المعنوي، وهو الأحسن عند الشاطبي؛ إذ قال: "وهذا الوجه أحسن ما سمعت في تعليل إعراب المضارع من شيوخنا"(٥).

ويتأكد الشبه المعنوي عندي – كوجه أقوى في المشابهة بين الفعل المضارع والاسم في الإعراب – أنه لا يتعدى إلى المبني، بخلاف الأوجه التي ذكرها الجزولي فإنها تكون في المبني، كقولك: (إن زيدًا لهذا)، و(إن إخوتك لهؤلاء)، فالمبهم محتمل لأشياء ثم يخصص بالمشار إليه، ودخلت

=

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٠٩.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١٤.

(٣) الكتاب ١/ ١٤.

(٤) انظر: أسرار العربية ص٤٩، وشرح ابن الناظم ص١٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٠٢/١، وشرح الأشموني ١١٤/١، والهمع ٧٢/١.

(٥) المقاصد الشافية ١٠٣/١.

لام الابتداء ومع ذلك فهو مبني، لهذا كان استدراكه على الشيخ الجزولي في محله.

٢ – من قرائن انصراف المضارع إلى زمن الماضي:

(لم، ولما، وقد بمعنى: ربما)

قال الجزولي في الفعل المضارع فيما يعرض له من القرائن الصارفة له إلى زمن الماضي: "والمبهم بالوضع له قرينتان تصرفان معناه إلى المضي دون لفظه، وهما: (لو، وربما)"(١).

وقد استدرك عليه الشيخ العطار ثلاث قرائن أخرى تصرف معناه إلى الماضي فقال: "ونقصه (لم، ولما) الجازمتان؛ فإنهما تصرفان أيضًا معناه إلى الماضي، نحو قوله تعالى:﴿ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُواْ بِهِمْ﴾(٣)، خلافًا لما قال المؤلف من كونهما تصرفان لفظ الماضي إلى المبهم دون معناه كما سيأتي(٤).

وزاد بعض النحويين (٥) قرينة خامسة، وهي (قد) بمعنى (ربما)، كقوله تعالى:﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾(١)" (٢).

---

(١) المقدمة الجزولية ص٣٣.

(٢) من الآية ١ من سورة الإنسان.

(٣) من الآية ٣ من سورة الجمعة.

(٤) انظر: المقدمة الجزولية ص٣٤.

(٥) كسيبويه وابن مالك. انظر: الكتاب ٢٢٣/٤، ٢٢٤، وشرح التسهيل ٢٩/١.

الدراسة والترجيح: ذكر الجزولي أن المضارع له قرينتان تصرفان معناه إلى الماضي، وهما: (لو، وربَّما)، فنحو: (لو يقومُ زيد قامَ عمرو) معناه: لو قام زيد قام عمرو، ونحو: (ربما يقوم زيد) معناه: ربما قام زيد، فالفعل المضارع ماض في المعنى.

وقد استدرك عليه الشيخ العطار ثلاث قرائن أخرى تصرف معناه إلى الماضي أيضا، وهي: (لم)، و(لما)، و(قد) بمعنى: ربما، خلافًا لما نص عليه الجزولي في (لم)، و(لما) من كونهما تصرفان لفظ الماضي إلى المبهم دون معناه؛ حيث قال: "... وله قرينتان تصرفان لفظه إلى المبهم دون معناه، وهما: لم ولما الجازمتان"(٣).

فالخلاف بين الجزولي والعطار في المضارع المقترن بهما: أكان ماضي اللفظ فتغير لفظه دون معناه، أم لم يزل مضارعا فتغير معناه دون لفظه؟

فالجزولي على أنه كان ماضي اللفظ فتغير لفظه دون معناه؛ فـ(لم، ولما) لما دخلتا على الماضي قلبتا لفظه من لفظ الماضي إلى لفظ المضارع وبقي معناه على الماضي.

وهذا الرأي ينسب إلى سيبويه؛ لأنه جعل (لم يفعل) نفي (فَعَل)، و(لما يفعل) نفي (قد فعل) (٤).

=

(١) من الآية ١٤٤ من سورة البقرة.

(٢) المشكاة والنبراس ص٢٠٠.

(٣) المقدمة الجزولية ص٣٤.

(٤) انظر: الكتاب ١١٧/٣، وشرح الجزولية للأبذي ٢٦٣/١.

والعطار على أنه كان مضارعًا فتغير معناه دون لفظه؛ إذ الأصل: (يفعل)، فدخلتا عليه وصرفتا معناه إلى المضي، وبقي اللفظ على ما كان عليه.

وهذا الذي ذهب إليه العطار هو مذهب المبرد والشلوبين وأكثر المتأخرين(١).

قال المبرد: "وَهِي نفي للْفِعْل الْمَاضِي ووقوعها على الْمُسْتَقْبل من أَجل أَنَّها عاملة... وَذَلِكَ قَوْلك: (قد فعل)، فَتَقول مكذِّبا: (لم يفعلْ)... والحروف تدخل على الأَفعال فتنقلها"(٢).

وقال: "فَإِن قلت: (لم يذهب زيد) كَانَ بـ(لم) نفيا لما مضى، وَصَارَ مَعْنَاهُ: لم يذهب زيد أمس"(٣).

ولذلك ذهب العطار إلى أن الصواب في (لم، ولما) أن يُجعلا مع (لو، وربما)، فتكونان مما يدخل على المضارع، ويصرف معناه إلى الماضي؛ مستدلًا على ذلك بالنقل عن أبي علي الفارسي الذي قال: فأما (لم) فإنها تدخل على الفعل المضارع، والمعنى معنى الماضي، وأما (لما) فمثل (لم)، وإنما هي (لم) زيدت عليها (ما)(٤).

---

(١) انظر: المقتضب ٤٦/١، ٤٧، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ص ١٦٤، وشرح التسهيل ٢٧/١، وشرح الجزولية للأبذي ٢٦٣/١.

(٢) المقتضب ٤٦/١، ٤٧.

(٣) المقتضب ٥٠/٢.

(٤) انظر: الإيضاح ص٣١٩.

وقد أوضح العطار أن مراد النحاة بقولهم: (لم، ولما) لنفي الماضي: أنهم يريدون معنى الماضي لا لفظه، فقولهم: (لم) لنفي (فَعَلَ) معناه: لنفي المعنى الذي دل عليه (فَعَلَ)، وكذلك (لما) لنفي (قد فعل)، كما تنفي (لن): سوف يفعل، وسيفعل(١).

والرأي الثاني هو الراجح عندي؛ لأن القرائن لا تؤثر في الألفاظ، وإنما هي دلائل على معانيها(٢).

<u>ومما استدركه الشيخ العطار على الجزولي من قرائن تصرف معنى المضارع إلى الماضي أيضا: (قد) بمعنى: ربما.</u>

وهذا الذي ذكره رأي سيبويه وغيره كالشيخ ابن مالك(٣)، وحاصل كلامهما: أنها مفيدة للتقليل كـ(ربما)، والصرف إلى معنى الماضي.

قال سيبويه: "وأما (قد) فجواب لقوله: لمّا يفعل، فتقول: قد فعل"(٤)، ثم قال: وتكون بمنزلة: ربما.

قال الهذلي [من البسيط]:

قد أتركُ القِرْنَ مُصفّرًا أناملهُ ** كأنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصاد(٥)

---

(١) المشكاة والنبراس ص٢٠٩.

(٢) المشكاة والنبراس ص٢٠٧، ٢٠٩.

(٣) انظر: الكتاب ٢٢٣/٤، ٢٢٤، وشرح التسهيل ٢٩/١.

(٤) الكتاب ٢٢٣/٤.

(٥) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ٤٩، وخزانة الأدب ١١/ ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٠. وللهذلي في الكتاب ٤/ ٢٢٤.

كأنه قال: ربما(١).

فإطلاق سيبويه القول بأن (قد) بمنزلة (ربما) تصريح بالتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى الماضي.

٣ – من ألقاب البناء: (الحذف)

بعد أن ذكر الجزولي تعريف الإعراب قال: "والبناء: مثله في اللفظ، وضده في المعنى. والفرق بينهما: انتقال الإعراب، ولزوم البناء. وألقاب الإعراب(٢) أربعة: الضم، والفتح، والكسر، والوقف"(٣).

وقد استدرك عليه الشيخ العطار وجهًا من وجوه البناء فقال: "نقصه من وجوه البناء: الحذف؛ فقد نصَّ سيبويه على أن (اضربا، واضربوا) مبني على حذف النون

وكذلك: (قوما، وقوموا، وقومي)، و(اغزُ، واخشَ، وارمِ) فهذا مبني على حذفِ حرفٍ(٤)"(٥).

---

(١) انظر: الكتاب ٤/٢٢٤.

(٢) التحقيق: أن هذه الألقاب للبناء وليست للإعراب، وتسمية كل واحد منها باسم الآخر تجوُّز، "وإنما فرقوا بينها في التسمية؛ لافتراقها في المعنى، وذلك أن حركة الإعراب تحدثُ عن عامل، وحركة البناء لا تحدثُ عن عامل، وإذا اختلفت المعاني اختلفت الأسماء الدالة عليها؛ ليكون كل اسم دالًّا على معنى من غير اشتراك، وهو أقرب إلى الأفهام ". اللباب في علل البناء والإعراب ١/٦٠.

(٣) المقدمة الجزولية ص٧.

(٤) لم أجد هذا النص عند سيبويه في كتابه، ولم يقع لي منسوبًا له ولا لغيره.

(٥) المشكاة والنبراس ص٦١.

الدراسة والترجيح: ألقابُ البناء أربعةٌ على عدة ألقابِ الإعرابِ، فالضم في البناء كالرفع في المعرب، والفتح كالنصب، والكسر كالجر، والوقف كالجزم.

قال سيبويه: "هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف"(١)، فالنحويون مجمعون على هذه، ولم يزيدوا عليها(٢)، خلافًا لما ذكره الشيخ العطار مستدركًا على الشيخ الجزولي بأنه نقصه من وجوه البناء: (الحذف)، ومستنده في ذلك النقل عن سيبويه؛ فقد نصَّ على أنه قال: (اضربا، واضربوا) مبني على حذف النون، و(قوما، وقوموا، وقومي)، و(اغزُ، واخشَ، وارمِ) مبني على حذفِ حرفٍ.

والتحقيق: أن ما ذكره الشيخ العطار من نص عن سيبويه غير ثابت عنه في كتابه، والثابت ما ذكره في أول كتابه من حصره ألقاب البناء في (الفتح والضمّ والكسر والوقف)، والمثبَت مقدم على غير المثبَت.

وأيضًا لم يقع لي منسوبًا له في غير كتابه ولا لغيره، فقوله خرْقٌ لما أجمع عليه النحاة من حصرهم ألقاب البناء في أربعة.

ويظهر أن الشيخ العطار رأى أن في استدراكه على الجزولي نظرًا فقال: ويمكن أن يجاب عنه بأن (الوقف) في ألقاب البناء شامل للسكون والحذف، كما أن (الجزم) في ألقاب الإعراب شامل لهما، ودليل ذلك: أن سيبويه حين

---

(١) الكتاب ١/١٣.

(٢) انظر: أسرار العربية ص٤٢، واللباب ١/٦٠، والتوطئة ص١١٧، والألغاز النحوية وهو الكتاب المسمى (الطراز في الألغاز) ص٦٩.

ذكرها أول الكتاب اقتصر على ما قال المؤلف(١)، وهذا هو الرأي، وعليه فلا استدراك على ما ذكره الشيخ الجزولي.

٤ – شروط أخرى لإعراب الأسماء الستة بالحروف

قال الجزولي: "أخوك وأخواته الخمس سِتَّتُها إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم كانت بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًا"(٢).

وقد استدرك عليه الشيخ العطار شروطًا أخرى؛ لإثبات الحكم السابق فقال: "وهذا الشرط وحده لا يكفي في ثبوت الحكم الذي ذكر حتى يزاد عليه شروط ثلاثة: أن تكون مفردة غير مثناة ولا مجموعة، وأن تكون مكبرة غير مصغرة، وأن تكون غير منسوب إليها.

لأنها إن صُغِّرت أو نُسِب إليها أعربت بالضمة الظاهرة، كقولك: (هذا أُخَيُّكَ، وأَخَوِيُّك).

وكذلك إن جُمِعتْ جمع التكسير، كقولك: (إخوانك، وإخوتك)، وكذلك إن كانت مثناة فإنها تعرب بغير الضمة، كقولك: (أخواك، وأخويك)، فهي في هذه الأحوال ترجع إلى إعراب آخر"(٣).

الدراسة والترجيح: اشترط الشيخ الجزولي شرطًا في الأسماء الستة، ورتب عليه حكمًا، والشرط: هو إضافتها إلى غير ياء المتكلم، نحو: (أخوك)

---

(١) انظر: المشكاة والنبراس ص٦١.

(٢) المقدمة الجزولية ص١٧.

(٣) المشكاة والنبراس ص١٢١، ١٢٢.

وأخواته، وإنما تحرز من ياء المتكلم؛ لأنها إذا أضيفت إليها لزمها الكسر، نحو: (أخي، وأبي).

والحكم: هو إعرابها بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًا.

وقد استدرك عليه الشيخ العطار شروطًا ثلاثة أخرى؛ لأن الشرط السابق وحده الذي لا يكفي في ثبوت الحكم الذي ذكره.

وقد سبقه الأبذي إلى هذا فقال مستدركًا: "كان ينبغي أن يقول: ولم تصغر، ولم تكسر، إلا أنه اكتفى عن ذلك بقوله: (أخوك)؛ فأورده مفردًا مكبرًا"(١).

وانفرد الأبذي عنه بأنه أجاب عنه غير مكتفٍ بالاستدراك عليه، أي: إنه استغنى بالمثال (أخوك) عن ذِكْرِ الشروط.

وهذا عندي جواب حسن، ونظيره ما قاله الفارضي عند شرحه قول ابن مالك:

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كاسْتَقِم ** وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ

استغنى بالمثال (استقم) عن تتميم الحدِّ، أي: عن أن يقول : ...فائدة يحسن سكوت السامع عليها، أو المتكلم، أو هما(٢).

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ١٤٢/١.

(٢) انظر: شرح الفارضي ٣٧/١.

٥ – من لغات (حم): ما كان على وزن (هَنَأٌ)

قال الجزولي: " وفي (حمٍ) خمس لغات: إحداها: ما ذكرناه. والأخرى: أن يكون من باب (دلْو). والأخرى: أن يكون من باب (يد). والأخرى: أن يكون من باب (خَبْءٍ). والأخرى: أن يجري على ما ذُكِرَ أنه أصله"(١).

وقد استدرك عليه الشيخ العطار فقال: "ونقصه سادسة، وهي: أن تكون مفتوحة الوسط آخرها همزة، نحو: (هَنَأٌ، ورَشَأٌ)"(٢).

الدراسة والترجيح: ذكر الشيخ الجزولي خمس لغات في (حمٍ)، هي:

١ – أن تكون بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا، فنقول: (حموك، وحماك، وحميك)، وهذه لغة الإتمام.

٢– أن تكون من باب (دلْو)، أي: ساكنة الوسط، والإعراب بالحركات على الواو، فنقول: (حمْوٌ، وحمْوًا، وحمْوٍ) (٣).

٣ – أن تكون من باب (يد)، أي: أن تكون منقوصة، فتَجري عينها بالإعراب، فنقول: (حمٌ، وحَمًا، وحَمٍ).

---

(١) المقدمة الجزولية ص١٩.

(٢) المشكاة والنبراس ص١٣٥.

(٣) وذهب بعض العلماء إلى أن لام (حم) ياء من الحماية؛ لأن أحماء المرأة يحمونها، وهو مردود بقولهم في التثنية: حَمَوَان، وفي إحدى لغاته: حمْوٌ. انظر: شرح التصريف للثمانيني ص٤١٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٢٠/١، والهمع ١٤٤/١.

٤ – أن تكون من باب (خَبْءٍ)، أي: أن تكون ساكنة العين، آخرها همزة، فتجري الهمزة بوجوه الإعراب، فنقول: (حَمْؤُكَ، وحَمْأَكَ، وحَمْئِكَ).

٥ – أن تُجرَى على ما ذَكَرَ أنه أصلها، أي: أن تكون مقصورة، فنقول: (حماك) بالألف في الأحوال الثلاثة، نحو: (عصاك).

وقد استدرك عليه الشيخ العطار لغة سادسة، وهي: أن تكون مفتوحة الوسط آخرها همزة، نحو: (هَنَأٌ، ورَشَأٌ)، فنقول: (حَمَؤُكَ، وحَمَأَكَ، وحَمَئِكَ)، وقد ذكرها غيره من العلماء(١).

ورتَّبها بعضهم في الجودة على النحو الآتي: مصاحبة الحروف، فالإتمام على (فعْل) بالواو كـ(دلو)، فالقصر، فالنقص، فالإتمام على (فَعَل) بالهمز، ثم (فَعْل) بالهمز(٢).

ويمكن أن يجاب عن هذا الاستدراك: بأن الجزولي غايته هنا أن يبين اختلاف الإعراب فيها باختلاف اللغات، فقد يكون الإعراب على لغة الإتمام، أو القصر، أو النقص، أو أن يكون على الواو من باب (دلو)، أو أن يكون على الهمزة من باب (خَبْء) ساكن الوسط، ولا شك أن (هنَأ، ورشَأ) مفتوح الوسط إعرابه على الهمزة أيضا، وليست غايته إرادة الحصر بذكر اللغات في (حم) فقط.

---

(١) انظر: التوطئة ص ١٢٤، وشرح التسهيل ٤٤/١، والكناش في فني النحو والصرف ٢٢٢/١، وشرح الأشموني ١٣١/١.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٦٧/١.

٦ – من لغات (فم): فتح الفاء وتشديد الميم في الشعر (فَمّ)

قال الجزولي: "وفوك إذا عُوِّضَ من واوه ميم ففيه أربع لغات: فَمٌ، وفِمٌ، وفُمٌ، وفمٌ بالإتباع"(١).

واستدرك عليه الشيخ العطار خامسة فقال: "وجاء التشديد في الميم مع فتح الفاء في الشعر، قال الشاعر:

حَتَّى إِذا مَا خرجتْ من فَمِّه(٢)"(٣).

الدراسة والترجيح: ذكر الشيخ الجزولي أربع لغات في (فم)، هي:

١ – فتح الفاء في الرفع والنصب والجر، فنقول: (فَمٌ، وفَمًا، وفَمٍ)، وهي المشهورة(٤).

ففي إصلاح المنطق: "قال الفراء: يقال: (هذا فَمٌ) مَفْتوح الفَاء مُخفَّفُ الميم في النَّصْب والخَفْض، تقول: رأيت فَمًا، وَمَرَرْتُ بفمٍ"(٥).

٢ – كسرها في الأحوال الثلاثة، فنقول: (فِمٌ، وفِمًا، وفِمٍ).

---

(١) المقدمة الجزولية ص٢٠.

(٢) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٢٧، والرواية: يا ليتها قد خَرَجت من فَمِّه، وبعده: حتّى يعُودَ المُلْكُ في أُسْطُمِّه. وفي: إصلاح المنطق ص٦٩، والممتع ص٢٥٩.

(٣) المشكاة والنبراس ص ١٣٦.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/٩٠

(٥) إصلاح المنطق ص٦٨.

٣ – ضمها في الأحوال الثلاثة، فنقول: (فُمٌ، وفُمًا، وفُمٍ)، وهاتان اللغتان حكاهما أبو زيد(١).

وذهب ابن جني إلى أن ذلك ضرب من التغيير لحق الكلمة؛ لإعلالها بحذف لامها، وإبدال عينها(٢).

٤ – أن تكون حركة الفاء تابعة لحركة الإعراب، فتضم الفاء في الرفع، وتفتح في النصب، وتكسر في الجر، فنقول: (هذا فُمٌ، ورأيتُ فَمًا، ونظرتُ إلى فِمٍ)(٣).

وقد استدرك عليه الشيخ العطار ورود التشديد في الميم مع فتح الفاء في الشعر، فيقال: (فَمّ)، لكنّ هذا مختلف فيه بين العلماء من ناحيتين، بين كونه لغة أو ضرورة شعرية:

فالرأي الأول: التشديد لغة، وهو رأي ابن السكيت والفارابي وأبي منصور الأزهري وابن سيده وأبي حيان، واستدلوا بوروده في الشعر(٤)، وأنه جُمِع على (أفمام)(٥).

وزاد ابن السكيت: "ولو قيل: فُمِّه بضم الفاء لَجَاز"(٦).

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٩٠/٢، والنظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهَذّبِ ٢٣/١.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ٩٠/٢

(٣) انظر: النظم المستعذب ٢٣/١.

(٤) انظر: إصلاح المنطق ص٦٨، ومعجم ديوان الأدب ١١/٣، والتهذيب ٤١٢/١٥، والمخصص ١٢٢/١، والتذييل والتكميل ١٨٧/١.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ١٨٧/١.

(٦) إصلاح المنطق ص٦٩.

والرأي الآخر: التشديد ضرورة شعرية، وليس بلغة، وهو رأي ابن جني؛ قال: وأما التشديد فلا أصل له في الكلمة؛ لقولهم في جمعه: (أفواه)، وفي تصغيره: (فويه)، ولم يقولوا: (أفمام)، ولا (فميم)، ووجه ذلك: أنهم ثقلوا الميم في الوقف فقالوا: (هذا فمّ)، كما يقولون: (هذا خالدّ، وهو يجعلّ)، ثم أجروا الوصل مجرى الوقف(١).

واختاره القزاز القيرواني وابن الشجري وابن يعيش وابن عصفور(٢).

وأرى أن التشديد ضرورة شعرية؛ لصحة ما علل به ابن جني، وأنه يمكن أن يجاب عن استدراك الشيخ العطار على الجزولي بأنه يرى أن ورود مثل هذا ضرورة شعرية على النحو الذي ذهب إليه ابن جني؛ لذلك لم يذكره.

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٩١/٢، ٩٢.

(٢) انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص٣٣٩، وأمالي ابن الشجري ٢٢٩/٢، وشرح المفصل ٣٨٨/٥، والممتع ص٢٥٩.

٧ – شروط أخرى للمجموع جمعَ مذكرٍ سالمًا

قال الجزولي: "فالمجموع جمع السلامة من المذكر إما أن يكون جامدًا أو صفة، فإن كان جامدًا اشترط فيه أربعة شروط: الذكورية، والعلمية، والعقل، وخلوه من هاء التأنيث.

وإن كان صفة اشترط فيه ثلاثة شروط: الذكورية، والعقل، وألا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء"(١).

وقد استدرك عليه الشيخ العطار شرطين في جمع الجامد فقال: "ونقصه شرطان آخران: ألا يكون مركبًا، نحو: (معدِ يَكرب)، أو جملة، نحو: (برَقَ نحره)، فمثال هذا لا يثنى ولا يجمع.

وألا ينقل من اسم فيه إعراب ثابت، نحو: (عشرون، وزيدون، وعمرون، ورجلان)، إذا سُمِّي بشيء من هذا لم يجز فيه تثنية ولا جمع، وإنما تقول: كل واحد منهم كذا"(٢).

واستدرك عليه – أيضًا – شرطًا رابعًا في جمع الصفة فقال: "نقصه رابع، وهو: خلوه من هاء التأنيث، نحو: (علَّامة، ونسَّابة)، فإنه لا يجمع بالواو والنون وإن كان صفة لمذكر"(٣).

---

(١) المقدمة الجزولية ص٢٢.

(٢) المشكاة والنبراس ص ١٤٤.

(٣) السابق ص ١٤٥.

الدراسة والترجيح: ذكر الشيخ الجزولي أنه لا يجمع من الأسماء الجوامد بالواو والنون إلا ما اجتمعت فيه الشروط الأربعة السابقة، نحو (زيد): (زيدون).

ولا يجوز جمع (هند) بالواو والنون؛ لأنه ليس بمذكر. ولا جمع (واشق)؛ لأنه غير عاقل. ولا جمع (رجل)؛ لأنه غير علم. ولا جمع (طلحة)؛ لأنه غير خال من تاء التأنيث كما هو مذهب البصريين(١).

ولم يستوف الجزولي الشروط في جمع الاسم الجامد؛ إذ قد تجتمع هذه الشروط التي ذكرها ولا يجمع الاسم بالواو والنون؛ لذلك استدرك عليه الشيخ العطار شرطين آخرين:

الأول: ألا يكون مركبًا تركيبًا مزجيًا، نحو: (معدِ يَكرب)، أو إسناديًا، نحو: (برَقَ نحره).

---

(١) وإنما لم يَجُز عندهم؛ لأنك لا تخلو من أن تحذف تاء التأنيث أو تثبتها، فإن أثبتها أدى ذلك إلى الجمع بين علامتين متناقضتين، (التاء، وهي علامة التأنيث)، و(واو الجمع، وهي علامة التذكير).

وإن حذفتها كان في ذلك إخلال من حيث حذفت حرفا له معنى، ولم تعوض منه شيئا؛ لذلك جمعوه بالألف والتاء، فقالوا: (طلَحات)؛ لتكون تاء الجمع عوضا عن تاء التأنيث؛ لأنهما في معنى واحد، فلما كان القياس لا يقبله ولم يرد به سماع لم يُجزه البصريون.

أما الكوفيون فأجازوا جمع ما فيه تاء التأنيث بالواو والنون؛ فقالوا في جمع (طلحة): طلْحون، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان، إلا أنه يفتح اللام، فيقول: (طَلَحون). انظر: الإنصاف ١/ ٣٤ (المسألة الرابعة)، واللباب في علل البناء والإعراب ١/١٢١.

والحقيقة أن المنع باتفاق فيما كان مركبًا تركيبًا إسناديًا، وإنما لم يجمع؛ لئلا تبطل الحكاية(١).

أما المركب تركيبًا مزجيًا، كـ(بعلبك، وسيبويه) فالأكثر على منعه؛ لعدم السماع، ولشبهه بالمحكى(٢).

وجوز الكوفيون جمعه ما لم يكن مختومًا بـ(ويه)، واختاره ابن هشام الخضراوي(٣)، وأجاز المبرد(٤) جمع ما ختم بـ(ويه)، وهو اختيار السيوطي(٥).

والشرط الآخر: ألا ينقل من اسم فيه إعراب ثابت، نحو: (عشرون، وزيدون، وعمرون، ورجلان)، إذا سُمِّي بشيء من هذا.

وهذا الشرط مستفاد من قول سيبويه: "لو سميت رجلًا بـ(مسلمينَ) قلت: هذا مسلمون، أو سميته بـ(رجلينِ) قلت: هذا رجلان، لم تثنَّه أبدًا ولم تجمعه...؛ من قِبَلِ أنَّه لا يكون في اسم واحد رفعان ولا نصبان ولا جران، ولكنك تقول: كلُّهم مسلمون، واسمهم مسلمون، وكلُّهم رجلان، واسمهم رجلان"(٦).

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٣٢٧، والهمع ١/١٥٦.

(٢) انظر: الهمع ١/١٥٦.

(٣) انظر: الهمع ١/١٥٦.

(٤) انظر: المقتضب ٤/٣١.

(٥) انظر: الهمع ١/١٥٦.

(٦) الكتاب ٣/٣٩٢، ٣٩٣، وانظر: المقتضب ٤/٣٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٤٢، والتعليقة ٣/٢٣٢.

فالشروط في جمع الاسم الجامد بالواو والنون عند الشيخ العطار ستة، وما استدركه من شرطين على الشيخ الجزولي لازمان عليه.

أما الصفة فقد اشترط الجزولي في جمعها ثلاثة شروط: الذكورية، والعقل، وألا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء.

يعني: أنه لا يجمع الاسم إن كان صفة بالواو والنون حتى يستوفي هذه الشروط الثلاثة، نحو: (قائم)، نقول فيه: (قائمون).

واستدرك عليه الشيخ شرطًا رابعًا وهو: خلوه من هاء التأنيث، فلا يجمع جمع مذكر نحو: (علَّامة، ونسَّابة).

ويمكن أن يجاب عنه بأن الجزولي استغنى بذكره في جمع الاسم الجامد فلم يُرد تكراره في جمع الصفة؛ لأن طبيعة المتن تقتضي اختصارًا.

أو: يحتمل أنه أراد بـ(الذكورية) في جمع الصفة: (الصفة المذكرة باللفظ والمعنى)، فكلامه مقيد وإن لم يذكر قيدًا في كلامه؛ لذلك لم يذكره في جمع الصفة

ويستدل على هذا الاحتمال بقول الشاطبي في جمع الصفة: "وأما الصفة فيشترط في جمعها... ثلاثة شروط: أحدها: الذكورية لفظا ومعنى..."(١)، فلم يذكر الخلو من هاء التأنيث كشرط رابع؛ لأن شرطه هذا يشمله.

فإن كانت الصفة مؤنثة لفظا لم تجمع هذا الجمع، ولو كان مدلولها مذكرا، نحو: (علَّامة، ونسّابة)، فلا تقول: علَّامون، ولا: نسَّابون.

---

(١) المقاصد الشافية ١/١٧٨.

وكذلك إن كانت مؤنثة معنى، وإن كان لفظها مذكرا، نحو: (حائض)، فلا تقول: (حائضون).

وكذلك لو اجتمع التأنيثان، نحو: (حُبلى، وحمراء)، لا تقول: الحُبلون من النساء جئنني، ولا: الحمراوون أتيننني.

٨- جواز تقديم الحال على عامله الظرف أو المجرور بقلة

قال الجزولي: "والعامل في الحال إما لفظ فيجوز التقديم والتأخير ما لم يكن العامل فيها صلةً للألف واللام أو مصدرًا، وإما معنى فلا يجوز التقديم"(١).

وقد استدرك عليه الشيخ العطار في عبارة: "وإما معنى فلا يجوز التقديم"، فقال: "وكان الصواب أن يقول فيه: (إلا قليلًا)؛ فإنه قد جاء تقديمها في قراءة من قرأ:﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾(٢) بكسر التاء منصوبًا على الحال، والعامل فيها (بيمينه)، وهو الخبر، فالعامل معنى وقد تقدمت عليه الحال"(٣).

الدراسة والترجيح: العامل المعنوي في الحال إنما يكون في جملة اسمية، إما من جهة المبتدأ، وإما من جهة الخبر.

فالذي من جهة المبتدأ أن تكون فيه إشارة، كاسم الإشارة، نحو قوله تعالى: ﴿فَتِلۡكَ بُيُوتُهُمۡ خَاوِيَةَۢ بِمَا ظَلَمُوٓاْۗ﴾ (٤) ، فـ(خاويةً): حال من (بيوتهم)،

---

(١) المقدمة الجزولية ص٩٠.

(٢) من الآية ٦٧ من سورة الزمر، وهي قراءة عيسى والجحدري. انظر: البحر المحيط ٤٤٠/٧.

(٣) المشكاة والنبراس ص٧١٩.

(٤) من الآية ٥٢ من سورة النمل.

والعامل فيه اسم الإشارة, وهو (تلك), وفيه معنى الفعل, وهو (أشير) دون حروفه(١).

والذي من جهة الخبر أن يكون ظرفًا أو مجرورًا، نحو: (زيد عندك متكئًا)، و(زيد في الدار قائمًا)، فـ (متكئًا، قائمًا) حالان، والعامل في الحال في هذين المثالين الظرف والمجرور؛ لنيابتهما مناب (استقر) أو (مستقرًا)(٢).

وهذا ما أراده الجزولي من عبارته السابقة من أن العامل في الحال إذا كان معنى فلا يجوز تقديمها بإطلاق، والحقيقة أن هناك خلافًا في تقدم الحال على عاملها الظرف أو المجرور بين المبتدأ والخبر في حال تقدم المبتدأ وتأخر الخبر، نحو: (زيد متكئًا عندك)، و(زيد قائمًا في الدار) وذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: المنع مطلقا؛ لضعف العامل، وعليه الجمهور(٣)، وصححه أبو حيان(٤)، وأن ما ورد من سماع محتمل التأويل كما سيأتي.

---

(١) نصب الحال هنا باسم الإشارة هو مذهب الجمهور، وذهب السهيلي إلى أن اسم الإشارة لا يعمل، وإنما العامل فعل محذوف تدل عليه الجملة، تقديره: انظر إليها خاوية. انظر: الكتاب ٧٨/٢، والمقتضب ١٦٨/٤، ٣٠٧، ونتائج الفكر ص ٢٢٩، ٢٣٠، وأمالي السهيلي ص١٠٤، والتصريح ٦٤٧/٢.

(٢) انظر: شرح المكودي ص١٣٩.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١١٩/٩، وتوضيح المقاصد ٧١٢/٢، والمقاصد الشافية ٤٧٧/٣، والهمع ٣١٢/٢.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١٢١/٩.

الثاني: الجواز مطلقا، وعليه الأخفش(١)، وصححه ابن مالك(٢)، وجوزه العطار بقلة، والحجة في ذلك السماع:

كقراءة: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَـٰذِهِ ٱلْأَنْعَـٰمِ خَالِصَـةٌ لِّذُكُورِنَا﴾(٣)، بنصب (خالصةً) على الحال المتوسطة بين المخبر عنه، وهو (ما) الموصولة، والمخبر به، وهو (لذكورنا)، والأصل: ما في بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصةً، و(ما) واقعة على الأجنة.

وكقراءة: ﴿وَٱلسَّمَوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾، بنصب (مطوياتٍ)على الحال المتوسطة بين المخبر عنه، وهو (السماوات)، والمخبر به، وهو (بيمينه)، والأصل: والسماوات بيمينه مطوياتٍ.

ونحو قول الشاعر [من الطويل]:

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِيَ ذِلَّةٍ ** لَدَيْكُمْ فَلَمْ يعْدَمْ وَلاءً ولا نَصْرًا(٤)

فـ(وَهُوَ بَادِيَ ذِلَّةٍ) جملة وقعت حالًا من الضمير المستتر في (لديكم)، وتقدم عليه.

ففي هذه الأدلة دليل على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والمجرور.

---

(١) انظر: البحر المحيط ٤٤٠/٧، وتوضيح المقاصد ٧١٢/٢، والتصريح ٦٥٥/٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢٩٣/٣.

(٣) من الآية ١٣٩ من سورة الأنعام، وهي قراءة ابن عباس بخلاف، والأعرج وقتادة وسفيان بن حسين. انظر: المحتسب ٢٣٢/١.

(٤) انظر: المقاصد النحوية ١١٣٧/٣.

الثالث: الجواز إذا كانت الحال من مضمر مرفوع، نحو: (أنت قائمًا في الدار)، والمنع إن كانت من ظاهر، نحو: (زيدٌ قائمًا في الدار)، وعليه الكوفيون(١)، وردَّ أبو حيان ذلك بأنه لم يصح سماعه من لسان العرب(٢).

والراجح جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والمجرور مطلقًا كما هو مذهب الأخفش؛ لأنه لا شك أن مثل هذا قد وجد في الكلام كما سبق، وعليه فلا حاجة لصرف النصوص عن ظاهرها وتأويلها.

ولا ينبغي أن يُحمل جواز ذلك على القلة كما قال الشيخ العطار، ومُصوِّبًا قول الجزولي السابق بأنه كان عليه أن يقول: "وكان الصواب أن يقول فيه: (إلا قليلًا)؛ فإنه قد جاء تقديمها في قراءة من قرأ: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾...".

أما الجمهور الذين قالوا بالمنع فأولوا ذلك فقالوا: (خالصة) في الآية الأولى، و(مطويات) في الثانية، معمولان لصلة (ما)، وهي: (في بطون)، ولـ(قبضته).

فـ(خالصة) معمولة للجار والمجرور قبلها على أنها حال من الضمير الذي في الصلة. و(مطويات)، معمولة لـ(قبضته) على أنها حال من الضمير المستتر فيها.

وأن البيت ضرورة(٣).

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ٧١٢/٢، والهمع ٣١٢/٢.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٢٢/٩.

(٣) انظر: التصريح ٦٥٦/٢.

٩- جواز توكيد النكرة بقلة

قال الجزولي فيما وُضع للإحاطة من ألفاظ التوكيد: "والإحاطة يتبع الاسم المعرفة المتجزئ"(١).

واستدرك عليه الشيخ العطار فقال: "وكان حقه أن يقول: (في الأكثر)؛ لأنه قد جاء توكيد النكرة، وهو قليل، نحو قول عائشة – رضي الله عنها: "ما رأيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – صام شهرًا كلَّه إلا رمضان"(٢). وكذلك:

حولًا أكتعا(٣)"(١).

---

(١) المقدمة الجزولية ص٧٣. والمراد بالإحاطة هنا: ألفاظ التوكيد التي وضعت للعموم والاستيعاب، وهي خمسة ألفاظ: (كل، وأجمع، وأكتع، وأبصع، وأبتع)، ويؤكَّد بها الاسم المعرفة المتجزئ؛ لأنها لما كانت للإحاطة والعموم لم تتبع إلا ما يصح فيه التعميم، وهو المتجزئ الذي يصح فيه التبعيض، فأما ما لا يتجزأ فلا تجري عليه؛ لأنه لا يصح فيه إحاطة ولا تعميم. انظر: المشكاة والنبراس ص٥٩٩.

(٢) هذا الحديث أخرجه مسلم في كتاب الصيام، باب صيام النبي – صلى الله عليه وسلم – في غير رمضان، واستحباب ألا يخلي شهرا عن صوم، ونص الحديث هو: عن عبد الله بن شقيق قال: قلت لعائشة رضي الله عنها: أكان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يصوم شهرًا كله؟ قالت: "ما علمته صام شهرًا كله إلا رمضان، ولا أفطره كله حتى يصوم منه، حتى مضى لسبيله – صلى الله عليه وسلم –". صحيح مسلم ٨١٠/٢ (حديث رقم ١٧٣).

(٣) هذا جزء مما أنشده الأصمعي من قول الراجز، ولم ينسب إلى قائل معين:

يَا ليتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرضَعَا

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أكتَعَا

إِذَا بكيتُ قَبَّلَتْنِي أَربَعَا

إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

انظر: شرح التسهيل ٢٩٤/٣، ٢٩٥.

الدراسة والترجيح: للنحويين في توكيد النكرة المحدودة(٢) قولان:

الأول: ذهب البصريون إلى المنع(٣)، وَنُسِبَ إلى أكثرهم(٤)، وإنّما لم تؤكّد؛ "لأنّها مجهولة العين، وما جُهِلَ عينه كيف يؤكّد؟!، ولأنّ ألفاظ التّأكيد معارف؛ فلا يؤكّد بها النكرات، قياسًا علي الصّفات"(٥).

والآخر: ذهب الكوفيون إلى الجواز(٦)، وَنُسِبَ إلى الأخفش أيضًا(٧)، ووافقهم الشيخ ابن مالك وابن الصائغ(٨)، وعدَّ الشيخ العطار ذلك قليلا؛ وقد استدل بما استدلوا به من السماع كما سبق، وهو الراجح عندي؛ للسماع.

=

(١) المشكاة والنبراس ص٥٩٨.

(٢) نحو: (شهر، وحول)، أما النكرة غير المحدودة، نحو: (وقت، وزمن، وحين) فلا خلاف بين النحويين في منع توكيدها؛ إذ لا فائدة. انظر: شرح الكافية الشافية ١١٧٦/٣.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٧١٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٩٧٦/٢، وشرح ابن عقيل ٢١١/٣، والتصريح ٥١٨/٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٩٦/٣، والهمع ١٧٠/٣.

(٥) البديع في علم العربية ٣٣٥/١، ٣٣٦.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣، واللمحة ٢/ ٧١٠، وتوضيح المقاصد ٩٧٦/٢، وشرح ابن عقيل ٢١١/٣، والهمع ١٧٠/٣، والتصريح ٥١٨/٣.

(٧) انظر: شرح الأشموني ٣٤١/٢، والهمع ١٧٠/٣، والتصريح ٥١٨/٣.

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣، واللمحة ٢/ ٧١٠.

ولأنّها عندهم معلومة القدر؛ فشابهت المعرفة(١).

ولأن في ذلك فائدة؛ فإن من قال: (صمت شهرًا)، قد يريد جميع الشهر، وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال، فإذا قال: (صمت شهرًا كلَّه) ارتفع الاحتمال، وصار قوله نصًّا على مقصوده.

ولو لم ينقل استعماله لكان جائزًا؛ لِمَا فيه من الفائدة، فكيف واستعمالُه ثابتٌ كما تقدّم؟(٢).

(١) انظر: البديع ١/٣٣٥.

(٢) انظر: اللمحة ٢/ ٧١١.

١٠- شرط آخر لإعمال (إذن)، وجواز إلغائها مع اجتماع الشروط

(إذن) حرف ينصب الفعل المضارع بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون الفعل بعدها مستقبلًا.

الثاني: أن تكون مصدرة.

الثالث: أن يتصل بها الفعل، ولا يفصل منها إلا بالقسم من الفواصل غير اللازمة، والفصل بالقسم أجازه النحويون(١)، واختلفوا في غيره من الفواصل غير اللازمة(٢).

---

(١) كسيبويه والعكبري وابن مالك والرضي وابن الناظم وأبي حيان وابن هشام. انظر: الكتاب ١٢/٣، واللباب ٣٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٥١٥/٣ ، وشرح الكافية ٤٠/٤ ، وشرح ابن الناظم ص٤٧٧، والارتشاف ١٦٥٣/٤ ، والمغني ١٤٢٦/٢.

(٢) نحو الفصل: بالدعاء، أو بالنداء، أو بالظرف، أو بالجار والمجرور، أو بـ(لا) النافية، أو بمعمول الفعل.

فالفصل بالدعاء، أو بالنداء أجازه ابن طاهر وابن بابشاذ، فيجوز: (إذن -رحمك الله- أكرمَك) ، (إذن -يا زيدُ- أكرمَك). انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ٣١٠/١، والارتشاف ١٦٥٣/٤، والجنى الداني ص ٣٦٢ ، ٣٦٣.

والفصل بالظرف، أو بالجار والمجرور أجازه ابن عصفور، والأبذي بالظرف فقط، فتقول:(إذن -غدًا- أكرمَك)، (إذن -في الدار- أكرمَك). المقرب ص ٣٣٩ ، وشرح الجزولية ٣٣٢/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٣٩/٣ ، والارتشاف ١٦٥٣/٤.

والفصل بـ(لا) النافية أجازه العكبري وابن أبي الربيع وابن الفخار، فيجوز عندهم : (إذن -لا- أفعلَ). انظر: اللباب ٣٦/٢ ، والبسيط ٢٣١/١ ، وشرح الجمل لابن الفخار- المجلد الثاني ص٧٨٨.

=

والشرطان الأول والثاني أوردهما الجزولي لإعمال (إذن)، قال: "فإذا تقدمت وأريد بالفعل الذي بعدها الحال ألغيت، وإذا أريد به الاستقبال أعملت"(١).

وقد استدرك عليه الشيخ العطار تركه الشرط الثالث (وهذا هو الاستدراك الأول)، وعدم ذكره أنها قد تلغى مع اجتماع الشروط (وهذا هو الاستدراك الآخر).

قال الشيخ عن الاستدراك الأول: "ونقصه أن يقول: ولم يفصل بينهما بفاصل لازم، ...فلو فصلتَ فقلتَ: (إذن – أنا– أكرمُك) رفعت ولم تنصب؛ لأن الفاصل لازم"(٢).

ومستنده في ذلك ما ذكره سيبويه(٣) من منع نحو هذا، قال: وتقول: (إذن –عبد الله– يقولُ ذاك)، لا يكون إلا هذا – أي بالرفع – من قِبلِ أنَ (إذن) الآن بمنزلة (إنما، وهل)، كأنك قلت: (إنما عبدُ الله يقولُ ذاك)، ولو جعلت (إذن) هاهنا بمنزلة (كي، وأنْ) لم يحسن؛ لأنه لا يجوز لك أن تقول: (كي زيدٌ يقول ذاك)، ولا(أنْ زيدٌ يقول ذاك)، فلما قبح ذلك جعلت بمنزلة (هل، وكأنما).

=

والفصل بمعمول الفعل أجازه الكسائي وهشام والفراء، نحو : (إذن صاحبَك أكرم)، والاختيار حينئذ عند الكسائي النصب، وعند هشام والفراء الرفع. انظر: توضيح المقاصد ١٢٤٠/٣ ، والارتشاف ١٦٥٤/٤، والهمع ٧/٢، والموفي ص١١٥.

(١) المقدمة الجزولية ص٣٩.

(٢) المشكاة والنبراس ص٢٥٤.

(٣) انظر: الكتاب ١٥/٣، ١٦.

أما الفصل بـ(القسم) فيجوز مع بقاء النصب، ولم يذكر الشيخ العطار غيره، قال: "ولو قلت: (إذن – والله – أكرمَك) نصبت؛ لأن الفاصل غير لازم؛ لأنه في نية التأخير".

والسماع يؤيد ذلك، قال حسان [من الوافر]:

إذَنْ – واللهِ – نَرمِيَهمْ بِحَرْبٍ ** تُشِيبُ الطِّفْلَ من قَبْلِ المَشيبِ (١)

فنصب (نرميهم) بـ(إذن) مع وجود الفصل بالقسم؛ لأنه زائد مؤكِّد، فلم يمنع الفصلُ به من النصب هنا (٢)، ولأن القسم لا يعتد به فاصلا؛ لكثرة الفصل به بين الشيئين المتلازمين كالمضاف والمضاف إليه(٣).

أما الاستدراك الآخر فقال فيه الشيخ العطار: "ونقصه – أيضًا – أن يقول: أُعملتْ في الأكثر"(٤).

يريد الشيخ العطار: أنها تلغى مقدمة، والفعل بعدها مستقبل، ولم يفصل بينهما، وحجته في ذلك قول سيبويه(٥): وزعم عيسى بن عمر أن ناسًا من العرب يقولون: (إذن أفعلُ ذاك)، في الجواب، فأخبرتُ يونس بذلك فقال: لا تُبْعِدَنَّ ذا، ولم يكن ليرويَ إلا ما سُمِع، جعلوها بمنزلة (هل، وبل).

وبناء على ما ذكره سيبويه فقد اختلف النحاة في إلغائها مع اجتماع الشروط:

---

(١) انظر: ملحق ديوان حسان ص ٣٧١.

(٢) انظر: اللباب ٣٦/٢ ، والتصريح ٣١١/٤.

(٣) انظر: شرح المكودي ص ٢٥٠.

(٤) المشكاة والنبراس ص٢٥٥.

(٥) انظر: الكتاب ١٦/٣.

فذهب البصريون ووافقهم ثعلب إلى جواز الإلغاء مع استيفاء شروط العمل؛ اعتمادًا على ما سُمِع(١)، وإليه ذهب الشيخ العطار.

وجعل ابن الناظم إلغاء عملها هو القياس؛ لأنها غير مختصة، "وإنما أعملها الأكثرون حملًا على (ظن)؛ لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة، وتأخرها عنها، وتوسطها بين جزأيها، كما حُمِلت (ما) على (ليس)؛ لأنها مثلها في نفي الحال"(٢).

وخالفهم سائر الكوفيين عدا ثعلب، فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها مع استيفاء الشروط(٣)، ووافقهم ابن يعيش(٤).

وَيُرَدُّ عليهم بما حكاه سيبويه عن عيسى بن عمر، وأنه لم يكن ليروي إلا ما سُمِع، وأنه أخبر يونس بذلك، فقال: لا تُبْعِدَنَّ ذا؛ فالمرجع في ذلك إلى السماع، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

ولذلك فالصواب في عبارة الجزولي أن يقال: فإذا تقدمت وأريد بالفعل الذي بعدها الحال ألغيت، وإذا أريد به الاستقبال ولم يفصل بينهما بفاصل لازم أعملت في الأكثر.

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١٦٥١/٤، والهمع ٣٧٦/٢، والتصريح ٣١٢/٤.

(٢) شرح ابن الناظم ص٤٧٨.

(٣) ارتشاف الضرب ١٦٥١/٤، والهمع ٣٧٦/٢.

(٤) شرح المفصل ٢٢٦/٤.

١١ – النصب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد الواو والفاء في الأجوبة الثمانية وما في معناها مما ليس بجواب

قال الجزولي: "فالموضع الذي تضمر فيه ولا تظهر بعد حتى وكي الجارة ولام الجحود، والواو والفاء في الأجوبة الثمانية"(١).

فقد اكتفي الجزولي بالذكر أنَّ (أنْ) تعمل النصب مضمرة بعد الفاء، أو الواو في أجوبة ثمانية، وتعقبه الشيخ العطار في عبارته –لأنه حصرها في ثمانية– فزاد أربعة مواضع أخرى.

---

(١) المقدمة الجزولية ص٣٥. والأجوبة الثمانية التي عناها الجزولي هي:

١ – النهي، كقوله تعالى:﴿ لَا تَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍۖ ﴾ . من الآية ٦١ من سورة طه.

٢ – النفي، كقوله تعالى:﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾. من الآية ٣٦ من سورة فاطر.

٣ – التحضيض، كقوله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾. من الآية ١٠ من سورة المنافقون.

٤ – الأمر، نحو: (افعل خيرًا فتفلحَ).

٥ – الدعاء، نحو: (اللهم تب عليَّ فأستقيمَ).

٦ – الاستفهام، نحو: (أين بيتك فأزورَك؟).

٧ – التمني، نحو: (ليت لي مالًا فأنفقَ منه).

٨ – العَرْض، نحو: (ألا تَزورُنا فنأْنَسَ بِلِقائِكَ؟)، والواو كالفاء في جميع ما تقدم.

والمواضع الأربعة التي استدركها عليه الشيخ العطار هي:

١- جواز نصب المضارع في جواب (لعلَّ)

قال: "فإنه قد جاء النصب في جواب (لعلَّ) في قراءة من قرأ: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾(١) بالنصب، وهو حفص عن عاصم(٢)"(٣).

والحقيقة أن النصب في جواب (لعلَّ) محل خلاف بين النحويين على ثلاثة مذاهب:

الأول: أن الرجاء ليس له جواب منصوب، وهو مذهب البصريين(٤)، وتأولوا النصب في: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ في قوله تعالى:﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ بتأويلات ثلاثة:

١ – أنه جواب للأمر (ابنِ).

٢ – أنه عطف على (الأسباب).

٣ – أنه عطف على معنى (لَعلِّي أبلغ)، وهو: (لعلي أن أبلغ)؛ فإن خبر (لعل) يقترن بـ(أن) كثيرًا.

---

(١) من الآية ٣٧ من سورة غافر.

(٢) انظر: الحجة للقراء السبعة ١١١/٦.

(٣) المشكاة والنبراس ص٢٢٧.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٤/٤، ومغني اللبيب ١١٣٣/٢، والجنى الداني ص٧٤، والمساعد ٨٨/٣، وحاشية الصبان ٤٥٧/٣.

الثاني: أن الرجاء له جواب منصوب، فينصب المضارع بعد الفاء كما ينصب في جواب التمني، وهو مذهب الكوفيين وعلى رأسهم الفراء، ووافقهم ابن مالك وابن الصائغ وأبو حيان والعطار والأشموني(١)؛ لثبوت ذلك سماعًا كالآية السابقة.

ومن السماع قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ۝٤﴾(٢).

وقول الراجز:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوَلَاتِهَا * يُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا

فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا * ..... (٣)

الثالث: أن الترجي إن أُشرب معنى التمني نصب المضارع بعد الفاء، وهو رأي الجزولي والزمخشري والشاطبي في الشواهد السابقة(٤).

---

(١) انظر: معاني القرآن ٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٤/٣، وشرح التسهيل ٣٤/٤، واللمحة في شرح الملحة ٨٩١/٢، وارتشاف الضرب ١٦٧٣/٤، وشرح الأشموني ٤٥٧/٣.

(٢) الآيتان من سورة عبس.

(٣) الرجز بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣/ ٩، ٢٣٥، والخصائص ١/ ٣١٦، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٧٨.

(٤) انظر: المقدمة الجزولية ص١٢٠ ، والمفصل ص ٤٠٠، والمقاصد الشافية ٨٥/٦، وشرح الأشموني ٤٥٨/٣.

والراجح جواز نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي كما ذهب الكوفيون وغيرهم، وهو اختيار الشيخ العطار الذي قال: "ولا يحتاج إلى ما تأوَّل به – أي الجزولي– النصب في (لعلَّ) من قوله: "وأشربها معنى (ليت) من قرأ: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ نصبا"(١)(٢).

ويدل على رجحان هذا الرأي: أنه سمع الجزم بعد الترجي عند سقوط الفاء وقصد الجزاء، وهو فرع النصب(٣).

٢– جواز نصب المضارع المقرون بـ(الواو) أو بـ(الفاء) بين فعلِ الشرط وجوابه

قال الشيخ العطار –مستدركا على عبارة الجزولي لحصره النصب بعد الأجوبة الثمانية فقط–: "ويجوز النصب على العطف على الشرط وحده، كقولك: (إن تأتني فتحدثَّني أُكرمْك)، و(إن تأتني وتحدثَّني أُكرمْك)، نص سيبويه عن الخليل(٤) على جواز النصب فيه، وترجيح الجزم بالعطف عليه، ولو كان الشرط منفيًا لكان النصب أحسن، كقول زهير:

ومَنْ لا يُقدِّمْ رِجْلَهُ مُطمَئِنّةً ** فَيُثْبتَها في مُسْتَوى الأَرضِ تَزْلَقِ(٥)"(١).

---

(١) المقدمة الجزولية ص ١٢٠ باب (إنّ) وأخواتها، وهو مما لم يتناوله الشيخ العطار في هذا الجزء الأول.

(٢) المشكاة والنبراس ص٢٢٩.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٤٥٨/٣.

(٤) انظر: الكتاب ٨٨/٣.

(٥) من الطويل في ديوانه بشرح ثعلب ص ١٧٨، وفي الكتاب ٣/ ٨٨، ٨٩ ونسبه إلى ابن زهير.

فقد أجاز الشيخ العطار في الفعل المقرون بـ(الواو) أو بـ(الفاء) وجهان:

أحدهما: الجزم؛ بالعطف على الشرط، وهو "الوجه" كما نص سيبويه.

والآخر: النصب، وأجازه سيبويه نقلا عن الخليل،

ووجه النصب: "أنه حمل الآخر على الاسم، كأنه أراد: إن يكن إتيان فحديث أحدثْك، فما قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى (أنْ)؛ لأن الفعل معها اسم"(٢). أو: "لأن الشرط غير واجب، فيجوز أن يلحق بالنفي"(٣).

"وإنما كان الجزم الوجه؛ لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عَمِلَ فيما يليه أولى؛ وكرهوا أن يتخطَّوا به من بابه إلى باب آخر إذا كان يريد شيئًا واحدًا"(٤).

وأما قول زهير:

ومَنْ لا يُقدِّمْ رِجْلَهُ مُطمَئِنّةً ** فَيُثْبتَها في مُسْتَوى الأَرضِ يَزْلَقِ

فالنصب فيه جيد؛ لأن الفعل المتقدم على الفاء منفي، وجواب النفي النصب(٥).

=

(١) المشكاة والنبراس ص ٢٢٨.

(٢) الكتاب ٨٨/٣.

(٣) شرح التسهيل ٤٤/٤.

(٤) الكتاب ٨٨/٣.

(٥) انظر: الكتاب ٨٨/٣، ٨٩، وشرح التسهيل ٤٤/٤، ٤٥، وتمهيد القواعد ٤٢٤٠/٨، والمقاصد الشافية ١٥٨/٦.

٣- جواز نصب المضارع بـ(أن) مضمرة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد مجزومي أداة شرط

قال الشيخ العطار: "ويجوز النصب – أيضًا – بالعطف على مجموع الشرط والجزاء، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ (١)، حكى سيبويه أنه يجوز فيه النصب(٢)، وأنه قُرِئ به"(٣).

هذا هو الاستدراك الثالث في المسألة، وحاصله: أنه إذا انقضتْ جملة الشرط وجملة الجواب، ثم جيء بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو، نحو: (فيغفر)، ففيه الجزم والرفع والنصب.

فالجزم عطفًا على لفظ الجواب، والرفع على الاستئناف، والنصب بـ(أن) مضمرة وجوبًا؛، لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقعُ بعده الواقعَ بعد الاستفهام، وهو قليل(٤).

---

(١) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٩٠، وهي قراءة ابن عباس وأبي حيوة والأعرج في غير السبع. انظر: البحر المحيط ٢/٣٦٠، والتصريح ٤/٣٩٠.

وَقَرَأَ (في السبع) ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ بالجزم، وَقَرَأَ عَاصِم وَابْن عَامر بالرفع. انظر: كتاب السبعة في القراءات ص ١٩٥.

(٣) المشكاة والنبراس ص٢٢٨.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٩٠، والمقتضب ٢/٢٢، ٦٧، وشرح التسهيل ٤/٤٥، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٨٥، والمقاصد الشافية ٦/١٥٣، ١٥٤، والتصريح ٤/٣٨٩.

٤- جواز نصب المضارع بعد أفعال الشك

قال الشيخ العطار: "وحكى سيبويه - أيضًا -: (حسبتُه شتَمَني فَاَثِبَ عليه)(١) بالنصب، إذا كان الكلام غير مُحقَّقٍ"(٢).

هذا هو الاستدراك الرابع في المسألة: وقد أجاز فيه الشيخ العطار جواز نصب الفعل المضارع الواقع بعد أفعال الشك تبعًا لسيبويه الذي مثَّل لذلك بنحو: (حسبتُه شتَمَني فَاَثِبَ عليه) إذا لم يكن الوثوب واقعا، ومعناه: لو شتمني لوثبت عليه، وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع(٣)، وهو اختيار السيرافي والفارسي والأبذي (٤)؛ لأن الفعل غير المحقق قريب من المنفي فألحق به في النصب بعده.

وبعد أن ذكر الشيخ العطار هذه المواضع الأربعة قال مُعَقِّبًا على عبارة الجزولي السابقة(٥): "فالصواب أن لو قال: وما في معناها مما ليس بجواب؛ ليشمل هذه الأوجه كلها، ولا يحتاج (يعني: الجزولي) إلى ما تأوَّل به النصب في (لعلَّ) من قوله: "وقد أشربها معنى (ليت) من قرأ (فأطلعَ) نصبًا"(٦).

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٦، وقال بعده: "إذا لم يكن الوثوب واقعًا، ومعناه: أن لو شتمني لوثبت عليه. وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع؛ لأن هذا بمنزلة قوله: ألست قد فعلت فأفعل".

(٢) المشكاة والنبراس ص٢٢٨.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٣٦.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٣/٢٣٣، والتعليقة ٢/١٥٤، وشرح الجزولية ص ٢٩٥.

(٥) المشكاة والنبراس ص٢٢٩.

(٦) المقدمة الجزولية ص ١٢٠.

١٢ – النصب بـ(أنْ) مضمرة جوازًا بعد حروف العطف – الواو، والفاء، وأو خاصة – المعطوف بها الفعلُ على الاسم الملفوظ به

ذكر الجزولي من المواضع التي تُضمر فيها (أنْ) وتظهر قوله: "...وبعد حرف العطف المعطوف به الفعلُ على المصدر الملفوظ به"(١).

وقد مَثَّل الشيخ العطار لذلك بنحو: "يعجبني ضربُ زيدٍ ويغضبَ، وأريد ضربَ زيدٍ فيستقيمَ".

وانتقد الشيخ عبارته من وجهين:

"أحدهما: أنه أجمل الحرف العاطف وأطلقه، وذلك يقتضي أنه شيء يسوغ في جميع حروف العطف، فيلزم – على هذا – أن تقول: (أعجبني ضَرْبُ زيدٍ ثم يغضبَ)، وليس بصحيح؛ فقد نص سيبويه على أن هذا لا يكون إلا بـ(الواو، والفاء، وأو)(٢)، ولا يكون بـ(ثم) ولا بغيرها.

فالصواب أن لو قال: وبعد حروف العطف الثلاثة إذا عطف بها كذا"(٣).

وانتقاد الشيخ العطار للشيخ الجزولي صحيح؛ من جهة أنه كان يجب عليه تقييد الحرف العاطف، وقد قيده بـ(بالواو)، أو بـ(الفاء)، أو بـ(أو)، ولم يرتض العطف بـ(ثم) ولا بغيرها، فلا يصح عنده نحو: (أعجبني ضَرْبُ زيدٍ ثم يغضبَ)، ومستنده في ذلك – كما ذكر – نص سيبويه، ولم أجد عند سيبويه أو غيره من منع العطف بـ(ثم).

---

(١) المقدمة الجزولية ص ٣٧.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٤٥، ٤٦، ٤٩، ٥٠.

(٣) المشكاة والنبراس ص ٢٤٤.

والصحيح أن العطف يكون بـ(ثم) كما يكون بـ(بالواو)، أو بـ(الفاء)، أو بـ(أو)؛ لورود السماع بذلك.

فمن شواهد العطف بها مع (الواو) قولُ ميسون [من الوافر]:

وَلُبْس عُباءةٍ وتَقَرَّ عيْني ** أَحبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشفُوفِ(١)

ومع (الفاء) قول بعض الطائيين [من البسيط]:

ولولا تَوقعُ مُعْتَرٍّ فأُرضيَهُ ** ما كنت أوثِرُ إترابًا على تَرَبِ(٢)

ومع (أو) قراءة السبعة إلّا نافعًا: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ (3). بنصب (يرسلَ) عطفًا على (وحيًا) وأصله: أو أن يرسلَ رسولًا.

ومع (ثم) قول أنس بن مدركة الخثعمي [من البسيط]:

إِني وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ ** كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ(٤)

وقد ذكر العطف بهذه الحروف الأربعة كثير من النحويين: كابن مالك وأبي حيان والمرادي والسيوطي(١).

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٤٥، والمقتضب ٢/٢٧.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٤/٤٩، وشرح ابن الناظم ص٤٨٨، والمقاصد النحوية ٤/١٨٨٢.

(٣) من الآية ٥١ من سورة الشورى. وانظر القراءة في: النشر ٢/ ٣٦٨، وحجة القراءات ص٦٤٤، والإتحاف ٢/ ٤٥١. وأما نافع فقرأ: (يرسلُ) بالرفع.

(٤) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ١٢٦٢، والمقاصد النحوية ٤/١٨٨٣.

قال أبو حيان: "ولا يجوز ذلك في غير هذه الحروف، لو قلت: (عجبت من قيامك بل تقعدَ، أو: من قيامك لا تقعدَ) لم يجز"(٢).

ولذلك فالصواب عندي أن لو قال الجزولي في متنه: وبعد حروف العطف الأربعة إذا عطف بها كذا.

الانتقاد الثاني: "قوله: (على المصدر الملفوظ به)؛ فإنه يوهم أنه لا يتأتى هذا النصب إلا إذا كان المعطوف عليه مصدرًا، وقد نص سيبويه على غير المصدر، فالمصدر وغيره من الأسماء سواء في هذا، وأنشد:

ولولا رجالٌ من رِزامٍ أعِزَّةٌ ** وآلُ سُبَيعٍ أو أسُوءَكَ عَلقَما(٣)

فنصب (أو أسوءَ) بالعطف على (رجال).

وأنشد:

وَمَا أَنا للشَّيْء الَّذِي لَيْسَ نافعي ** ويغضبَ مِنْهُ صَاحِبي بقَوُلِ(٤)

فنصب (يغضبَ) بالعطف على (الشيء).

=

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٥٨/٣، ١٥٥٩، وشرح التسهيل ٤٨/٤، ٤٩، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٨٩، وتوضيح المقاصد ١٢٦٢/٣، ١٢٦٣، والهمع ٤٠٤/٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٩٠.

(٣) البيت من الطويل للحصين بن حمام المري في الكتاب ٣/ ٥٠.

(٤) البيت من الطويل لكعب الغنوي في الكتاب ٤٦/٣، وخزانة الأدب ٨/ ٥٦٩، ٥٧٣.

وكذلك تقول: (لولا أخوك وتغضبَ لما أجبتُك)؛ فالصواب أن لو قال: على الاسم.

ومثال العطف على المصدر الملفوظ به قول الشاعر:

للبس عباءة وتقر عيني**....."(١).**

وهو انتقاد في محله، وقد نبَّه عليه قبله الشلوبين والأبذي، فالصواب أن لو قال: على الاسم الملفوظ به؛ لأنه أعم من المصدر(٢).

وقد استند الشيخ العطار إلى ما أنشده سيبويه من ورود الفعل منصوبا بـ(أن) مضمرة جوازا بالعطف على المصدر وغيره كما سبق، ولذا قال ابن مالك في ألفيته:

وإنْ على اسمٍ خالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ ** تَنْصِبُهُ (أنْ) ثابِتا أو مُنْحَذِفْ

(١) المشكاة والنبراس ص ٢٤٤، ٢٤٥.

(٢) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٦٩/٢، و شرح الجزولية ٣٢٢/١.

١٣- (إذما) حرف

قال الجزولي: "والجازم لفعلين قسمان: حرف، واسم يتضمن معنى ذلك الحرف، فالحرف (إنْ) وحدها"(١).

واستدرك عليه الشيخ العطار حرفًا جازمًا آخر فقال: "زاد سيبويه (إذما)؛ لأن (إذ) لما مضى، والشرط لما يستقبل، فإذا بطل معناها الذي تكون به اسمًا لم يبق إلا معنى (إن)، فنقصه أن يقول: و(إذما) على رأي سيبويه، وغيره يرى أنها ظرف، وصار هنا مستقبلا بالقرينة، وهو مذهب المؤلف"(٢).

الدراسة والترجيح: للنحاة في حقيقة (إذما) قولان:

الأول: إنها حرف بمنزلة (إنْ) الشرطية، فإذا قلت: (إذما تقم أقم)، فمعناه: (إنْ تقم أقم)، وبه قال سيبويه والمبرد وابن هشام(٣).

والآخر: إنها ظرف زمان، وإن المعنى في المثال: (متى تقم أقم)، وبه قال ابن السراج وأبو علي الفارسي والشيخ الجزولي(٤)، وقد نُسِب القولُ إلى المبرد بالاسمية(٥)، خلافًا لما ذكره في المقتضب.

---

(١) المقدمة الجزولية ص٤٢.

(٢) المشكاة والنبراس ص٢٧٨.

(٣) انظر: الكتاب ٥٦/٣، والمقتضب ٤٥/٢، والتصريح ٣٦٨/٤.

(٤) انظر: الأصول ١٥٩/٢، والإيضاح ص٣٣٢.

(٥) وممن نسب إليه ذلك: ابن مالك في شرح التسهيل ٦٧/٤، وابن هشام في التصريح ٣٦٩/٤، والمرادي في الجنى الداني ص٢١٤.

واحتُجَّ لهم: "بأنها قبل دخول (ما) كانت اسمًا، والأصل عدم التغيير"(١).

والراجح ما ذهب إليه سيبويه وغيره من القول بحرفيتها؛ "لأنها قبل التركيب حُكِمَ باسميتها؛ لدلالتها على وقت ماض دون شيء آخر يُدَّعَى أنها دالة عليه، ولمساواتها بعض الأسماء في قبول بعض علامات الاسمية: كالتنوين، والإضافة إليها، والوقوع موقع مفعول فيه، نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ﴾ (٢)، وموقع مفعول به، نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ (٣).

وأما بعد التركيب فمدلولها المُجمع عليه معنى المجازاة، وهو من معاني الحروف.

ومن ادعى أن لها مدلولا آخر زائدًا على ذلك فلا حجة له، وهي مع ذلك غير قابلة لشيء من العلامات التي كانت قابلة لها قبل التركيب، فوجب انتفاء اسميتها، وثبوت حرفيتها، كما ذهب إليه سيبويه"(٤).

وهذا ما ذهب إليه الشيخ العطار وصوَّبه؛ إذ قال بعد ذلك: "والصواب في حصر أدوات الشرط – على مذهب سيبويه – أن يقال" أدوات الشرط ثنتا عشرة كلمة، حرفان وهما: إنْ، وإذما..." (٥).

---

(١) التصريح ٣٦٩/٤.

(٢) من الآية١٢٤ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٦٩ من سورة الأعراف.

(٤) شرح الكافية الشافية ص ١٦٢٢، ١٦٢٣.

(٥) المشكاة والنبراس ص٢٨١.

١٤ – رفع جواب الشرط المجرد من الفاء – في الشعر – وفعل الشرط مضارع مجزوم

إذا دخل الشرط على مضارعين جزمهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾(١)، إلا أن تدخل الفاء على الفعل الثاني فإنه يُرفع، نحو قوله تعالى:﴿فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾(٢) ، فلولا الفاء لانجزم(٣).

وهذا معنى قول الجزولي : "والجازم لفعلين إما أن يدخل على مضارعين وضعًا؛ فيجب العملُ، ما لم تَحُلِ الفاء بينه وبين الثاني؛ فيجب الرفع..."(٤).

وقد استدرك عليه الشيخ العطار فذكر أنه يجوز في الشعر رفع جواب الشرط وإن لم تدخل عليه الفاء على تقدير التقديم، فقال: "قلت: وكذلك يرتفع الفعل – وإن لم تكن فيه الفاء – إذا أريد به التقديم، وذلك في الشعر، كقوله:

يَا أَقْرَعُ بنَ حابِسٍ يَا أَقرِعُ ** إنكَ إنْ يُصرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ(٥)

يريد: إنك تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوك"(٦).

---

(١) من الآية ١٩ من سورة الأنفال.

(٢) من الآية ١٣ من سورة الجن.

(٣) انظر: المشكاة والنبراس ص٢٨٥.

(٤) المقدمة الجزولية ص٤٣.

(٥) البيت من الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب ٣/ ٦٧.

(٦) المشكاة والنبراس ص٢٨٦.

وهذا الذي ذكره الشيخ العطار – من رفع جواب الشرط على تقدير التقديم – رأي سيبويه(١)، ونُسِبَ إليه التفرقة بين أن يكون ما قبل أداة الشرط ما يطلب الفعل فالنية به التقديم، نحو: (إنك) في البيت، وكأنه قال: إنك تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوك.

وبين ألا يكون – أي: ما قبل أداة الشرط يطلبه – فهو على نية حذف الفاء، فإذا جاء في الشعر نحو: (إن تأتني آتيك)، فهو على تقدير: إن تأتني فآتيك(٢).

وقد نسب المبرد للبصريين جواز الأمرين – على إِرَادَة الْفَاء، أو على التَّقْدِيم– من دون تفرقة(٣).

وأرى أن هذه التفرقة التي نسبت لسيبويه ليست بلازمة؛ لأنه أجاز أن ينوى بالفعل التقديم، وإن لم يتقدم على أداة الشرط ما يطلب الفعل، فقد أجاز الوجهين في قول الهذلي [من الطويل]:

فقلتُ: تَحَمَّلْ فوق طَوْقِك إنَّها ** مُطَبَّعةٌ مَن يأتِها لا يضيرها(٤)

قال: "كأنه قال: لا يضيرها من يأتها، ...ولو أريد به حذف الفاء جاز، فَجُعِلتْ كَإِنْ"(٥).

---

(١) انظر: الكتاب ٦٧/٣.

(٢) انظر: شرح الجزولية للأبذي ٣٦٩/١، وشرح الأشموني ٢٨/٤.

(٣) انظر: المقتضب ٧٠/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٧٠/٣، وديوان الهذليين ١٥٤/١.

(٥) انظر: الكتاب ٧١/٣.

وعليه فلا مانع يمنع – مع تقدم طالب للفعل– من الحمل على إضمار الفاء، فيكون التقدير في قول الشاعر:

يَا أَقْرَعُ بنَ حابِسٍ يَا أَقرِعُ ** إنكَ إنْ يُصرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ

...فتصرعُ، ويكون الشرط وجوابه في موضع خبر (إنَّ)(١).

وخالف المبرد في ذلك، فذهب إلى أن جميع ما جاء من ذلك على حذف الفاء(٢)، "ولم يجز في شيء من ذلك أن ينوى به التقديم؛ لأنه الجواب في المعنى، وقد وقع في محله، لأن حكم الجواب أن يكون بعد أداة الشرط"(٣).

وما احتج به المبرد من أن الفعل قد وقع موقعه فلا ينوى به التقديم لا حجة له فيه؛ لأن الشرط قد يجئ على أن يكون مبنى الكلام عليه، فيكون إذ ذاك مقدمًا، نحو قولك: (إن يقم زيد يقم عمرو).

وقد يجئ وليس مبنى الكلام عليه، بل قد يؤتى به بعد تمام الكلام، نحو قولك: (يقوم زيد إن شاء الله)، فعلى هذا القصد الأخير يجوز أن ينوى بالفعل الذي بعد الشرط التقديم.

وبعد: فإن استدراك الشيخ العطار على الجزولي هنا من جواز ارتفاع فعل جواب الشرط المضارع وإن لم تكن فيه الفاء إنما هو خاص بضرورة الشعر، وذلك على إرادة التقديم، أو على حذف الفاء.

---

(١) انظر: شرح الجزولية ٣٧١/١.

(٢) انظر: المقتضب ٧٠/٢.

(٣) شرح الجزولية للأبذي ٣٦٩/١.

١٥ – جواز حذف الفاء من جواب الشرط في الشعر

قال الجزولي: "وتلزم الفاء مع الجملة الاسمية مطلقًا، ومع الجملة الفعلية الطلبية، أو الفعل المضارع المقرون بحرف التنفيس أو ما ينفيه، ومع الماضي لفظًا ومعنى"(١).

واستدرك عليه الشيخ العطار في عبارته الأولى فقال: "ينبغي أن يقول: إلا في الشعر، ثم حينئذٍ يذكر مواضع لزومها، فيكون أتى بمذهب سيبويه الذي يرى ذلك، ويرى حذفها في الكلام قبيحًا(٢)، وإلا فمذهب الفراء أنها لا تلزم(٣)، وأن حذفها حسن سائغ في الكلام، وحمل عليه آيات من كتابِ اللهِ عزَّ وجلَّ"(٤).

الدراسة والترجيح: إذا جاء الجزاء على مقتضى الأصل صالحًا للشرطية لم يحتج إلى فاء تربطه بالشرط؛ "لأن حكم الفعل المعلق بفعل الشرط أن يعقبه، فاستغنى عن حرف يدل على التعقيب"(٥)، نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا**﴾(٦).

---

(١) المقدمة الجزولية ص٤٣، ٤٤.

(٢) انظر: الكتاب ٦٤/٣، ٦٥.

(٣) انظر: معاني القرآن ٤٧٦/١.

(٤) المشكاة والنبراس ص٢٩٤.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ٥٨/٣.

(٦) من الآية ٢ من سورة الطلاق.

فإذا جيء باسم جيء بالفاء في الجواب؛ لتدل على التعقيب الذي هو حكم الجزاء، وربما حُذِفَت، وفي جواز حذفها قولان:

الأول: يجوز ضرورة، ويقبح اختيارًا، وهو قول سيبويه؛ فقد سأل الخليلَ عن قوله: "إنْ تأتني أنا كريمٌ"، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعرٌ؛ من قِبَلِ أنّ (أنا كريمٌ) يكون كلامًا مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جوابًا حيث لم يُشْبِهِ الفاءَ. وقد قاله الشاعر مضطرًا، يُشَبِّهه بما يُتَكَلَّمُ به من الفعل"(١).

ومن ذلك قول حسان بن ثابت [من البسيط]:

مَن يَفعلِ الحَسَناتِ الله يَشْكُرُها ** والشرُّ بالشرّ عند الله مثلان(٢)

وقول الأسدي [من الطويل]:

بَنِي ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا العَنْزَ شِرْبَهَا ** بني ثُعَلٍ مَن يَنكَعِ العَنْزَ ظالمُ(٣)

واختاره ابن الوراق والسيرافي والزمخشري وابن مالك وابن هشام وابن الصائغ والسيوطي(٤).

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٤.

(٢) البيت في الكتاب٣/٦٤، ٦٥ لحسان بن ثابت، وليس في ديوانه، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ١٠٨ برواية (سيان)، ونسب لعبد الرحمن بن حسان في المقتضب ٢/ ٧٢.

(٣) البيت في الكتاب٣/٦٥.

(٤) انظر: علل النحو ص٤٤٠، وشرح أبيات سيبويه ١١٥/٢، والمفصل ص٤٤٠، وشرح التسهيل ٧٦/٤، ومغني اللبيب ٢٢١/١، و١٣٠٧/٢، واللمحة ٨٨٢/٢، والهمع ٥٥٦/٢.

والآخر: يجوز ضرورة واختيارًا، وهو قول الفراء والأخفش، فعندهما لا يختص حذف فاء الجواب بالضرورة.

فالفراء أجاز في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ﴾ (١) نصب (السِّحْر) على المصدر، وجعل (مَا) شرطًا، و (جِئْتُمْ) في موضع جزم به، والفاء محذوفة عنده، أي: فإن الله سيبطِله(٢).

والأخفش خرّج عليه قوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾(٣)، أي: "ف (الْوَصِيَّةُ) على الاستئناف"(٤).

وهو اختيار الأخفش الأصغر، قال أبو جعفر النحاس: " وسمعت علي بن سليمان يقول: حذف الفاء في المجازاة جائز، قال: الدليل على ذلك القراءة: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ ، ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾(٥)، قراءتان مشهورتان معروفتان"(٦).

---

(١) من الآية ٨١ من سورة يونس.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٧٥/١.

(٣) من الآية ١٨٠ من سورة البقرة.

(٤) معاني القرآن للأخفش ١/ ١٦٨. وانظر: مغني اللبيب ٣٨١/١، و١٣٠٧/٢.

(٥) من الآية ٣٠ من سورة الشورى. وقد قَرَأَ نَافِع وَابْن عَامر (بما) بِغَيْر فَاء، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (فبمَا) بِالْفَاءِ.انظر: كتاب السبعة في القراءات ص٥٨١، والحجة للقراء السبعة ١٢٨/٦.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٢٦٤/٢.

وقد اختلف النقل عن المبرد؛ فذكر أبو حيان أنه أجاز حذفها في الكلام كما هو مذهب الفراء والأخفش، لكنه عاد وقال: "وفي محفوظي قديمًا أن المبرد منع من حذف الفاء في الضرورة، وأنه زعم في البيت الذي استدل به على جواز حذف الفاء، وهو قوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها** .....

إن الرواية:....فالرحمن يشكرها** ....."(١).

وما نُسِبَ إلى المبرد مخالف لما ذكره في المقتضب؛ حيث يرى جواز حذف الفاء في الشعر(٢)، مستدلا بقول الشاعر:

مَن يَفعلِ الحَسَناتِ الله يَشْكُرُها ** والشرُّ بالشرّ عند الله مثلان

فالراجح في المسألة قصر حذف الفاء من جواب الشرط في ضرورة الشعر، فاستدراك الشيخ العطار على الجزولي في محله.

أما ما جاء في النثر فهو مردود؛ فـ(الْوَصِيَّةُ) نائب فاعل (كُتِبَ)، و(للوالدين) مُتَعَلق بهَا لَا خبر، وجواب الشرط محذوف، أي: فليوصِ(٣).

وقوله: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ فـ(ما) موصولة مبتدأة، و(أَصَابَكُمْ) صلتها، و(بِمَا كَسَبَتْ) خبرها، وهي عارية عن تضمين معنى الشرط، والتقدير: والذي أصابكم من مصيبة واقع بما كسبت أيديكم(٤).

---

(١) ارتشاف الضرب ١٨٧٢/٤، وانظر: الجنى الداني ص٦٩، ٧٠، ومغني اللبيب ٣٨٠/١، والهمع ٥٥٥/٢، ٥٥٦.

(٢) انظر: المقتضب ٧٢/٢، ٧٣.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٢٢١/١، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١٣٠٧/٢.

(٤) انظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٣٢/٥.

المبحث الثاني: الدراسة المنهجية من خلال استدراكاته، وتتمثل في:

أولًا- أسباب الاستدراكات عنده.

ثانيًا – الأدلة التي اعتمد عليها في مسائل الاستدراك.

ثالثًا- أسلوبه في الاستدراك.

أولًا- أسباب الاستدراكات عنده:

١ – استدراكات سببها عدم التقييد في العبارة.

أحيانًا يطلق الشيخ الجزولي العبارة، فيستدرك عليه الشيخ العطار؛ لأن كلامه يحتاج إلى تقييد، ومن ذلك: أن الجزولي أطلق عبارته في أن العامل في الحال إذا كان معنى فلا يجوز تقديمها(١)، والحقيقة أن هناك خلافًا في تقدم الحال على عاملها الظرف أو المجرور بين المبتدأ والخبر في حال تقدم المبتدأ وتأخر الخبر، نحو: (زيد متكئًا عندك)، و(زيد قائمًا في الدر) وذلك على ثلاثة أقوال؛ ولذلك قيد الشيخ العطار عبارته: "وإما معنى فلا يجوز التقديم"، فقال: "وكان الصواب أن يقول فيه: (إلا قليلًا)؛ فإنه قد جاء تقديمها في قراءة من قرأ:﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ بكسر التاء منصوبًا على الحال، والعامل فيها (بيمينه)، وهو الخبر، فالعامل معنى وقد تقدمت عليه الحال"(٢).

ومن ذلك: أنه أطلق عبارته أن ألفاظ التوكيد التي وضعت للعموم والاستيعاب، نحو: (كل، وأجمع) يؤكَّد بها الاسم المعرفة المتجزئ فقط(٣)؛ وقد قيد الشيخ العطار كلامه بجواز ذلك في النكرة المحدودة بقلة فقال: "وكان حقه أن يقول: (في الأكثر)؛ لأنه قد جاء توكيد النكرة، وهو قليل، نحو قول عائشة – رضي الله عنها –: "ما رأيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – صام شهرًا كلَّه إلا رمضان".

(١) انظر: المقدمة الجزولية ص٩٠.

(٢) المشكاة والنبراس ص٧١٩.

(٣) انظر: المقدمة الجزولية ص٧٣.

ومن ذلك: أنه أطلق عبارته في أنّ (أنْ) تُضمر وتظهر بعد حرف العطف المعطوف به الفعلُ على المصدر الملفوظ به(١)، فأجمل الحرف العاطف وأطلقه، وذلك يقتضي أنه شيء يسوغ في جميع حروف العطف، فيلزم – على هذا – أن تقول: (أعجبني ضَرْبُ زيدٍ ثم يغضبَ)، وليس بصحيح؛ فقد نص سيبويه على أن هذا لا يكون إلا بـ(الواو، والفاء، وأو)، ولا يكون بـ(ثم) ولا بغيرها، فالصواب أن لو قال: وبعد حروف العطف الثلاثة إذا عطف بها كذا(٢).

ومن ذلك: أنه أطلق القول في أن الشرط إذا دخل على مضارعين جزمهما، إلا أن تدخل الفاء على الفعل الثاني فإنه يُرفع(٣)؛ ولذلك استدرك عليه الشيخ العطار فذكر أنه يجوز في الشعر رفع جواب الشرط وإن لم تدخل عليه الفاء على تقدير التقديم، فقال: "قلت: وكذلك يرتفع الفعل – وإن لم تكن فيه الفاء – إذا أريد به التقديم، وذلك في الشعر، كقوله:

يَا أَقْرَعُ بنَ حابِسٍ يَا أَقرِعُ ** إنكَ إنْ يُصرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ

يريد: إنك تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوك"(٤).

---

(١) انظر: المقدمة الجزولية ص ٣٧.

(٢) انظر: المشكاة والنبراس ص ٢٤٤.

(٣) انظر: المقدمة الجزولية ص٤٣.

(٤) المشكاة والنبراس ص٢٨٦.

٢ – استدراك سببه التقييد في العبارة، فيستدرك عليه الشيخ العطار؛ لأن كلامه يحتاج إلى إطلاق.

وذلك أنّ الجزولي ذكر أنّ (أنْ) تُضمر وتظهر بعد حرف العطف المعطوف به الفعلُ على المصدر الملفوظ به(١)، فقيد كلامه بأنه لا يتأتى هذا النصب إلا إذا كان المعطوف عليه مصدرًا، والأمر بخلاف ذلك؛ لأن النصب يتأتى والمعطوف عليه غير مصدر؛ ولذلك أطلق الشيخ العطار عبارته في أن الصواب لو قال: على الاسم الملفوظ به؛ لأنه أعم من المصدر وقد نص سيبويه على غير المصدر، فالمصدر وغيره من الأسماء سواء في هذا(٢).

٣ – استدراكات ترجع إلى اقتصاره على شيء واحد مما يوهم خلاف المراد.

ومن ذلك: أن الجزولي اقتصر في عبارته على أن شرط إعراب الأسماء الستة بالحروف الإضافة إلى غير ياء المتكلم(٣)؛ فاستدرك عليه الشيخ العطار شروطًا أخرى فقال: "وهذا الشرط وحده لا يكفي في ثبوت الحكم الذي ذكر حتى يزاد عليه شروط ثلاثة: أن تكون مفردة غير مثناة ولا مجموعة، وأن تكون مكبرة غير مصغرة، وأن تكون غير منسوب إليها؛ لأنها إن صُغِّرت أو نُسِب إليها أعربت بالضمة الظاهرة، كقولك: (هذا أُخَيُّكَ، وأَخَوِيُّك).

---

(١) انظر: المقدمة الجزولية ص ٣٧.

(٢) انظر: المشكاة والنبراس ص ٢٤٤، ٢٤٥.

(٣) انظر: المقدمة الجزولية ص١٧.

وكذلك إن جُمِعتْ جمع التكسير، كقولك: (إخوانك، وإخوتك)، وكذلك إن كانت مثناة فإنها تعرب بغير الضمة، كقولك: (أخواك، وأخويك)، فهي في هذه الأحوال ترجع إلى إعراب آخر"(١).

ومن ذلك: اقتصاره على أن الجازم لفعلين قسمان: حرف، واسم يتضمن معنى ذلك الحرف، والحرف (إنْ) وحدها(٢)؛ فاستدرك عليه الشيخ العطار حرفًا جازمًا آخر فقال: "زاد سيبويه (إذما)؛ لأن (إذ) لما مضى، والشرط لما يستقبل، فإذا بطل معناها الذي تكون به اسمًا لم يبق إلا معنى (إن)، فنقصه أن يقول: و(إذما) على رأي سيبويه، وغيره يرى أنها ظرف، وصار هنا مستقبلا بالقرينة، وهو مذهب المؤلف"(٣).

٤ – استدراكات سببها أنه يرى خلاف ما ذهب إليه الجزولي.

ومن ذلك: أن الجزولي يرى أن إعراب المضارع؛ لمضارعته الاسم، ومضارعتُه له من ثلاثة أوجه: الإبهام، والتخصيص، ودخول لام الابتداء عليه(٤)؛ ولذلك استدرك عليه الشيخ العطار تَرْكهُ الشبه المعنوي فقال: والصواب ما قال سيبويه: من أن المضارعة لها هي أسماء الفاعلين والمفعولين؛ فـ(ضَارِب) يشبه (يَضرِب)، و(مَضْروب) يشبه (يُضْرَب)... فذكر الشبه المعنوي، وهو أقوى من جميعها(٥).

---

(١) المشكاة والنبراس ص١٢١، ١٢٢.

(٢) انظر: المقدمة الجزولية ص٤٢.

(٣) المشكاة والنبراس ص٢٧٨.

(٤) انظر: المقدمة الجزولية ص٨.

(٥) انظر: المشكاة والنبراس ص٦٦.

ومن ذلك: أنه يرى أن المضارع له قرينتان تصرفان معناه إلى الماضي، وهما: (لو، وربَّما)، فنحو: (لو يقومُ زيد قامَ عمرو) معناه: لو قام زيد قام عمرو، ونحو: (ربما يقوم زيد) معناه: ربما قام زيد، فالفعل المضارع ماض في المعنى(١)؛ وقد استدرك عليه الشيخ العطار ثلاث قرائن أخرى تصرف معناه إلى الماضي فقال: "ونقصه (لم، ولما) الجازمتان؛ فإنهما تصرفان أيضًا معناه إلى الماضي، نحو قوله تعالى:﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾، وقال تعالى: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُواْ بِهِمْ﴾، خلافًا لما قال المؤلف من كونهما تصرفان لفظ الماضي إلى المبهم دون معناه.

وزاد بعض النحويين قرينة خامسة، وهي (قد) بمعنى (ربما)، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾"(٢).

٥ – استدراكات ترجع إلى حصره بالعدد أمورًا معينة، فيستدرك عليه الشيخ العطار بالزيادة أشياء أخرى.

ومن ذلك: أن الجزولي ذكر أن ألقاب البناء أربعة: الضم، والفتح، والكسر، والوقف(٣)؛ وقد استدرك عليه الشيخ العطار وجهًا من وجوه البناء فقال: "نقصه من وجوه البناء: الحذف؛ فقد نصَّ سيبويه على أن (اضربا، واضربوا) مبني على حذف النون.

---

(١) انظر: المقدمة الجزولية ص٣٣.

(٢) المشكاة والنبراس ص٢٠٠.

(٣) انظر: المقدمة الجزولية ص٧.

وكذلك: (قوما، وقوموا، وقومي)، و(اغزُ، واخشَ، وارمِ)؛ فهذا مبني على حذفِ حرفٍ"(١).

ومن ذلك: أنه ذكر في (حمٍ) خمس لغات: إحداها: الإتمام، أي: أن يكون بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا، فنقول: (حموك، وحماك، وحميك). والثانية: أن يكون من باب (دلو). والثالثة: أن يكون من باب (يد). والرابعة: أن يكون من باب (خَبْءٍ). والخامسة: أن يجري على ما ذُكِرَ أنه أصله(٢)؛ وقد استدرك عليه الشيخ العطار لغة فقال: "ونقصه سادسة وهي: أن تكون مفتوحة الوسط آخرها همزة، نحو: (هَنَأٌ، ورَشَأٌ)"(٣).

ومن ذلك: أنه اكتفي بالذكر أنَّ (أنْ) تعمل النصب مضمرة بعد الفاء، أو الواو في أجوبة ثمانية(٤)، وتعقبه الشيخ العطار في عبارته –لأنه حصرها في ثمانية– فزاد أربعة مواضع أخرى، وهي: الموضع الأول– جواز نصب المضارع في جواب (لعلَّ)؛ حيث قال: "فإنه قد جاء النصب في جواب (لعلَّ) في قراءة من قرأ: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ بالنصب، وهو حفص عن عاصم"(٥).

الموضع الثاني– جواز نصب المضارع المقرون بـ(الواو) أو بـ(الفاء) بين فعلِ الشرط وجوابه؛ حيث قال: "ويجوز النصب على العطف على الشرط وحده، كقولك: (إن تأتني فتحدثَّني أُكرمْك)، و(إن تأتني وتحدثَّني أُكرمْك)،

---

(١) المشكاة والنبراس ص٦١.

(٢) انظر: المقدمة الجزولية ص١٩.

(٣) المشكاة والنبراس ص١٣٥.

(٤) انظر: المقدمة الجزولية ص٣٥.

(٥) المشكاة والنبراس ص٢٢٧.

نص سيبويه عن الخليل على جواز النصب فيه، وترجيح الجزم بالعطف عليه. ولو كان الشرط منفيًا لكان النصب أحسن، كقول زهير:

ومَنْ لا يُقدِّمْ رِجْلَهُ مُطمَئِنّةً ** فَيُثْبتَها في مُسْتَوى الأَرضِ تَزْلَقِ"(١).

الموضع الثالث- جواز نصب المضارع بـ(أن) مضمرة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد مجزومي أداة شرط؛ حيث قال: "ويجوز النصب – أيضًا – بالعطف على مجموع الشرط والجزاء، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾، حكى سيبويه أنه يجوز فيه النصب، وأنه قُرِئ به"(٢).

الموضع الرابع- جواز نصب المضارع بعد أفعال الشك؛ حيث قال: "وحكى سيبويه – أيضًا –: (حسبتُه شتَمَني فَأَثِبَ عليه) بالنصب، إذا كان الكلام غير مُحقَّقٍ"(٣).

وبعد أن ذكر الشيخ العطار هذه المواضع الأربعة قال مُعَقِّبًا على عبارة الجزولي السابقة: "فالصواب أن لو قال: وما في معناها مما ليس بجواب؛ ليشمل هذه الأوجه كلها، ولا يحتاج (يعني: الجزولي) إلى ما تأوَّل به النصب في (لعلَّ) من قوله: "وقد أشربها معنى (ليت) من قرأ (فأطلعَ) نصبًا"(٤).

---

(١) المشكاة والنبراس ص ٢٢٨.

(٢) المشكاة والنبراس ص٢٢٨.

(٣) المشكاة والنبراس ص٢٢٨.

(٤) المشكاة والنبراس ص٢٢٩.

ثانيًا – الأدلة التي اعتمد عليها في مسائل الاستدراك:

– **القرآن الكريم: وذلك أنه ذكر أن (لم، ولما، وقد بمعنى: ربما) قرائن تصرف المضارع إلى الماضي، مستدلا بقوله تعالى:** ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾، وقوله: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ﴾، وقوله: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾.

– **القراءات المتواترة:** وذلك أنه جوَّز نصب المضارع في جواب (لعلَّ)؛ مستدلًا بقراءة حفص عن عاصم: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ بالنصب.

– **القراءات الشاذة:** وذلك أنه جوَّز تقديم الحال على عامله الظرف أو المجرور بقلة؛ مستدلًا بقراءة عيسى والجحدري: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ بنصب (مطوياتٍ).

وجوَّز نصب المضارع بـ(أن) مضمرة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد مجزومي أداة شرط؛ مستدلًا بقراءة ابن عباس وأبي حيوة والأعرج بنصب (فيغفرَ) من قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ .

– **الحديث الشريف:** وذلك أنه جوَّز توكيد النكرة المحدودة بقلة؛ مستدلًا بقول عائشة– رضي الله عنها –: "ما رأيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – صام شهرًا كلَّه إلا رمضان".

– **الشعر:** ومن ذلك: أنه ذكر أن من لغات (فم): فتح الفاء وتشديد الميم في الشعر (فَمّ)؛ مستدلًا بقول الشاعر:

حَتَّى إِذا مَا خرجتْ من فَمِّه

وذكر جواز توكيد النكرة المحدودة بقلة؛ مستدلًا بقول الشاعر:

حولًا أكتعا.

وذكر جواز رفع جواب الشرط في الشعر وإن لم تدخل عليه الفاء على تقدير التقديم؛ مستدلًا بقول الشاعر:

يَا أَقْرَعُ بنَ حابِسٍ يَا أَقرِعُ ** إنكَ إنْ يُصرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ

أي: إنك تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوك.

- **النقل عن سيبويه في غير مسألة واختياره قوله، ومن ذلك:** علة إعراب الفعل المضارع مشابهته أسماء الفاعلين والمفعولين، و(الحذف) لقب من ألقاب البناء، وجواز إلغاء (إذن) مع اجتماع الشروط، وجواز نصب المضارع المقرون بـ(الواو) أو بـ(الفاء) بين فعلِ الشرط وجوابه، وجواز نصب المضارع بـ(أن) مضمرة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد مجزومي أداة شرط، وجواز نصب المضارع بعد أفعال الشك، والنصب بـ(أنْ) مضمرة جوازًا بعد حروف العطف – الواو، والفاء، وأو خاصة – المعطوف بها الفعلُ على الاسم الملفوظ به، و(إذما) حرف، وجواز حذف الفاء من جواب الشرط في الشعر.....

- **النقل عن أبي علي الفارسي واختياره قوله،** وذلك في أن الصواب في (لم، ولما) مما يدخل على المضارع ويصرف معناه إلى الماضي.

ثالثًا- أسلوبه في الاستدراك:

تعددت أساليبه في الاستدرك، ولم يسلك فيها مسلك الشدة والتعنيف على الشيخ الجزولي، بل كان متصفًا بأخلاق العلماء، فجاءت من نحو قوله: (والصواب، ونقصه، فنقصه، وزاد بعض النحويين، وهذا الشرط وحده لا يكفي في ثبوت الحكم الذي ذكر حتى يزاد عليه شروط ثلاثة، وكان الصواب أن يقول فيه: (إلا قليلًا)، وكان حقه أن يقول: (في الأكثر)، فالصواب في عبارة الجزولي، فالصواب أن لو قال، قلت: وكذلك يرتفع الفعل – وإن لم تكن فيه الفاء – إذا أريد به التقديم، وذلك في الشعر، وينبغي أن يقول: إلا في الشعر).

الخاتمة

الحمد لله في الأولى والآخرة، له الحكم، وإليه المرجع والمآب، والصلاة والسلام على من ختم الله به النبيين والمرسلين، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،،،

فهذا ما وفقني الله – تعالى – إلى دراسته من استدراكاتِ أَبِي إِسْحَاقَ العَطَّارِ عَلَى الجزُوليّ في المِشْكَاةِ والنِّبْرَاسِ شَرْحِ كِتَابِ الكُرَّاسِ في النَّحوِ، وقد أظهرت هذه الدراسة نتائج، منها:

١ – قامت استدراكات الشيخ العطار على الشيخ الجزولي على عدة أسباب:

أ – استدراكات سببها عدم التقييد في العبارة.

ب – استدراك سببه التقييد في العبارة.

ج – استدراكات ترجع إلى اقتصاره على شيء واحد مما يوهم خلاف المراد.

د – استدراكات سببها أنه يرى خلاف ما ذهب إليه الجزولي.

هـ – استدراكات ترجع إلى حصره بالعدد أمورًا معينة، فيستدرك عليه الشيخ العطار بالزيادة أشياء أخرى، وقد ذكرت أمثلة لهذا في الدراسة المنهجية.

٢ – أظهرت الدراسة المنهجية اعتماد الشيخ العطار في استدراكاته على الشيخ الجزولي على بعض الأصول النحوية، وأنه ممن يرى الاستشهاد بالحديث.

٣ – أظهرت الدراسة مدى تأثره بإمام النحاة سيبويه بالنقل عنه واختياره مذهبه.

٤ – تنوعت عباراته التي تدل على الاستدراك، وكان متسما فيها بأخلاق العلماء.

٥ – أن الأقوى في علة إعراب الفعل المضارع مشابهته الاسم في المعنى كما ذكر الشيخ العطار نقلًا عن سيبويه، وأن ما ذكره الجزولي من أوجه إنما هي بحكم التبع له.

٦ – عدم الدقة في النقل عن سيبويه، ذلك أنه ذكر لقبًا خامسًا للبناء وهو (الحذف)، مستدلًا بنص منسوب لسيبويه غير ثابت عنه.

٧ – الراجح أن (لم)، و(لما)، و(قد) بمعنى: ربما، من القرائن الصارفة المضارع إلى زمن الماضي كما ذكر الشيخ العطار، خلافًا لما نص عليه الجزولي في (لم)، و(لما) من كونهما تصرفان لفظ الماضي إلى المبهم دون معناه.

٨– أنه قد ظهر لي الجواب عن بعض استدراكاته على الشيخ الجزولي كما في المسألة الخامسة والسادسة والسابعة.

٩ – اخترت ما أجاب به الأبذي من ترك الجزولي بعض الشروط لإعراب الأسماء الستة بالحروف.

١٠– أن الراجح جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والمجرور مطلقًا كما هو مذهب الأخفش؛ لأنه لا شك أن مثل هذا قد وجد في الكلام كما سبق، وعليه فلا حاجة لصرف النصوص عن ظاهرها وتأويلها، ولا ينبغي أن يُحمل جواز ذلك على القلة كما قال الشيخ العطار.

١١- الراجح جواز توكيد النكرة المحدودة مطلقا؛ لورود السماع بذلك، وليس ذلك قليلا.

١٢- الراجح جواز إلغاء (إذن) مع استيفائها شروط عمل النصب في المضارع، والحجة ما ذكره سيبويه نقلًا عن عيسى بن عمر.

١٣- المختار جواز نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي كما ذهب الكوفيون وغيرهم، وهو اختيار الشيخ العطار.

١٤- الصحيح في مسألة: النصب بـ(أنْ) مضمرة جوازًا بعد حروف العطف - **الواو، والفاء، وأو** خاصة - المعطوف بها الفعلُ على الاسم الملفوظ به، الصحيح أن العطف يكون بـ(ثم) كما يكون بـ(بالواو)، أو بـ(الفاء)، أو بـ(أو)؛ لورود السماع بذلك، ولم أجد عند سيبويه - كما ذكر العطار - أو غيره من منع العطف بـ(ثم)، ولذلك فالصواب عندي أن لو قال الجزولي في متنه: وبعد حروف العطف الأربعة إذا عطف بها كذا، وأيضا فالعطف يكون على المصدر وغيره كما ذكر العطار مستدلا بالنقل عن سيبويه.

١٥ - الراجح أن (إذما) حرف، وهو مذهب سيبويه وغيره، واختاره الشيخ العطار.

١٦ - الراجح جواز ارتفاع فعل جواب الشرط المضارع وإن لم تكن فيه الفاء، وهو خاص بضرورة الشعر، وذلك على إرادة التقديم، أو على حذف الفاء.

١٧ - الراجح قصر حذف الفاء من جواب الشرط في ضرورة الشعر.

وبعد،،،

فهذا كثير من النتائج التي ظهرت لي من خلال هذه الدراسة، وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس بأهم المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان- تحقيق وشرح ودراسة الدكتور/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ (١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

٢- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١(١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م).

٣- إصلاح المنطق لابن السكيت- تحقيق الأستاذين/ أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، ط١(١٩٤٩م).

٤- الأصول في النحو لابن السراج - تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٣ (١٩٨٨م).

٥- إعراب القرآن للنَّحَّاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١ (١٤٢١هـ).

٦- الألغاز النحوية، وهو الكتاب المسمى: (الطراز في الألغاز) للسيوطي، المكتبة الأزهرية للثراث، (١٤٢٢هـ / ٢٠٠٣م).

٧- أمالي ابن الحاجب - دراسة وتحقيق الدكتور/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، ودار الجيل - بيروت (١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩م) .

٨- أمالي ابن الشجري- تحقيق ودراسة الدكتور/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ (١٤١٣هـ / ١٩٩١م).

٩- الأنساب للسمعاني، تقديم وتعليق/ عبد الله عمر البارودي، دار الجنان- بيروت، ط١ (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنباري، المكتبة العصرية، ط١ (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

١١- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض)، ط١ (١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م).

١٢- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف محمد شرف الدين بالتقايا، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

١٣- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان، تحقيق/ صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت (١٤٢٠هـ).

١٤- البديع في علم العربية لابن الأثير - تحقيق ودراسة الدكتور/ فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١ (١٤٢٠هـ).

١٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي – تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- لبنان.

١٦- تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي، الناشر/ دار الهداية.

١٧- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان- تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق.

١٨- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري- دراسة وتحقيق الدكتور/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط١ (١٤١٨هـ / ١٩٩٧م) .

١٩- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي - تحقيق الدكتور/ عوض بن حمد القوزي، ط١ (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٢٠- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش - دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور/ علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة بالقاهرة، ط١ (١٤٢٨هـ).

٢١- تهذيب اللغة للأزهري- تحقيق/ محمد عوض، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١(٢٠٠١م).

٢٢- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي- شرح وتحقيق الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ، ط١ (١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م).

٢٣- التوطئة لأبى على الشلوبين، تحقيق الكتور/ يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب (١٤٠١هـ / ١٩٨١م).

٢٤- جذوة الاقتباس في ذكر من حلَّ من الأعلام مدينة فاس لأحمد بن القاضي المكناسي، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط (١٣٩٣هـ/١٩٧٣م).

٢٥- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١ (١٤١٣ هـ / ١٩٩٢م).

٢٦- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، دار السلام، ط١ (١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م).

٢٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني - المكتبة التوفيقية (بدون تاريخ).

٢٨- الحجة للقراء السبعة للفارسي، تحقيق/ بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث- دمشق/ بيروت، ط٢(١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م).

٢٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي- تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣ (١٩٨٩م).

٣٠- الخصائص لابن جنى - تحقيق الشيخ/ محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٣(١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).

٣١- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي- تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٣٢- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق الدكتور/ سيد حنفي حسنين، الهيئة العامة لقصور الثقافة- القاهرة (٢٠٠٨م).

٣٣- ديوان عَبيد بن الأبرص، شرح الدكتور حسين نصار، مكتبة مصطفى الحلبي، ط١ (١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م).

٣٤- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق وشرح/ مجيد طراد، دار صادر -بيروت، ط١ (١٩٩٧م).

٣٥- ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة (١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥م).

٣٦- سر صناعة الإعراب لابن جني، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط١ (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م).

٣٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة – بيروت – لبنان.

٣٨- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك- تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط١ (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م).

٣٩- شرح أبيات سيبويه للسيرافي – تحقيق الدكتور/ محمد علي الريح، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر، (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م).

٤٠- شرح ألفية ابن مالك للأشموني – تحقيق/ طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية (بدون تاريخ).

٤١- شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق الدكتورين/ عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١ (١٤١٠هـ /١٩٩٠م).

٤٢- شرح التصريف للثمانيني – تحقيق الدكتور/إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١ (١٤١٩هـ /١٩٩٩م).

٤٣- شرح الجزولية للأبذيّ، السفر الأول بعنوان: (الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية)، رسالة

دكتوراه للباحث / سعد حمدان محمد الغامدي – جامعة أم القرى (١٤٠٥ – ١٤٠٦ هـ).

٤٤- شرح الفارضي على ألفية ابن مالك، حققه وعلق عليه/ محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، ط١ (١٤٣٩هـ/٢٠١٨م).

٤٥- شرح كافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق/أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية.

٤٦- شرح الكافية الشافية لابن مالك – تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – مكة المكرمة.

٤٧- شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ج٣، ٤)، .....تحقيق الدكتور/ محمد عوني، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط٢ (١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م).

٤٨- شرح المفصل لابن يعيش – قدم له الدكتور / إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١(١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١م).

٤٩- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، تحقيق الدكتور/ تركي العتيبي ،مكتبة الرشد – الرياض، ط١ (١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).

٥٠- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، (١٤٢٥ هـ / ٢٠٠م).

٥١- علل النحو للوراق- تحقيق/ محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض ، ط١ (١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م).

٥٢- الكتاب لسيبويه – تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٥(١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م).

٥٣- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد البغدادي، المحقق الدكتور/ شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، ط٢ (١٤٠٠هـ).

٥٤- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، ط١ (١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦م).

٥٥- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، مكتبة المثنى – بغداد (١٩٤١م).

٥٦- الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل- دراسة وتحقيق/ الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان (٢٠٠٠م).

٥٧- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، الجزء الأول تحقيق/ غازي مختار طليمات، والجزء الثاني تحقيق الدكتور/ عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر – بيروت ، دار الفكر – دمشق ، ط١ (١٩٩٥م).

٥٨- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، تحقيق/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١ (١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م).

٥٩- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني أبو عبد الله التميمي، حققه وقدم له وصنع فهارسه الدكتور/ رمضان عبد التواب، والدكتور/ صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت - بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.

٦٠- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م).

٦١- المخصص لابن سيده، تحقيق/خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١ (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م).

٦٢- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، ط١ (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ).

٦٣- المشكاة والنبراس شرح كتاب الكراس في النحو لأبي إسحاق إبراهيم الصنهاجي المعروف بالعطار، تحقيق ودراسة/ محمد بن نجم بن عواض السيالي، الجزء الأول، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى،(١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

٦٤- معانى القرآن للأخفش، تحقيق الدكتورة/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ (١٤١١ هـ /١٩٩٠ م).

٦٥- معاني القرآن للفراء - تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط٣(١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م).

٦٦- معجم ديوان الأدب للفارابي، تحقيق الدكتور/ أحمد مختار عمر، طبعة مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة (١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣م).

٦٧- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي ببيروت.

٦٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، دار السلام، ط١ (١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م).

٦٩- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري- تحقيق الدكتور/ علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال – بيروت، ط١ (١٩٩٣م).

٧٠- المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية للشاطبي- المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط١ (١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م).

٧١- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» للعيني – تحقيق الدكتور/ علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام – القاهرة، ط١ (١٤٣١هـ / ٢٠١٠م).

٧٢- المقتضب للمبرد – تحقيق الأستاذ/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م).

٧٣- المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي، تحقيق الدكتور/ شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، جمع تصويري: دار الغد العربي.

٧٤- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، مكتبة لبنان، ط١ (١٩٩٦م).

٧٥- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).

٧٦- النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ فِي تفْسِير غريبِ أَلْفَاظِ المهَذّبِ لابن ببطال، دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور/ مصطفى عبد الحفيظ سَالِم، المكتبة التجارية – مكة المكرمة، ١٩٨٨م (جزء ١)، ١٩٩١م (جزء ٢).

٧٧- نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التكروري التنبكتي السوداني، عناية وتقديم/ الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرام، دار الكاتب، طرابلس – ليبيا، ط٢ (٢٠٠٠م).

٧٨- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

٧٩- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى- تحقيق الدكتور/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

فهرس الموضوعات

المقدمة.

التمهيد: التعريف بالشيخ أبي إسحاق العطار، وكتابه (المشكاة والنبراس).

المبحث الأول: المسائل التي استدرك فيها الشيخ أبي إسحاق العطار على الجزولي.

١ علة إعراب الفعل المضارع مشابهته أسماء الفاعلين والمفعولين.
٢ من قرائن انصراف المضارع إلى زمن الماضي: (لم، ولما، وقد بمعنى: ربما).
٣ من ألقاب البناء: (الحذف).
٤ شروط أخرى لإعراب الأسماء الستة بالحروف.
٥ من لغات (حم): ما كان على وزن (هَنَأٌ).
٦ من لغات (فم): فتح الفاء وتشديد الميم في الشعر (فَمّ).
٧ شروط أخرى للمجموع جمعَ مذكرٍ سالمًا.
٨ جواز تقديم الحال على عامله الظرف أو المجرور بقلة.
٩ جواز توكيد النكرة بقلة.
١٠ شرط آخر لإعمال (إذن)، وجواز إلغائها مع اجتماع الشروط.
١١ النصب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد الواو والفاء في الأجوبة الثمانية وما في معناها مما ليس بحواب.
١٢ النصب بـ(أنْ) مضمرة جوازًا بعد حروف العطف – الواو، والفاء، وأو خاصة – المعطوف بها الفعلُ على الاسم الملفوظ به.
١٣ (إذما) حرف.

١٤ رفع جواب الشرط المجرد من الفاء- في الشعر- وفعل الشرط مضارع مجزوم.

١٥ جواز حذف الفاء من جواب الشرط في الشعر.

المبحث الثاني: الدراسة المنهجية من خلال استدراكاته، وتتمثل في:

أولًا- أسباب الاستدراكات عنده.

ثانيًا – الأدلة التي اعتمد عليها في مسائل الاستدراك.

ثالثًا- أسلوبه في الاستدراك.

الخاتمة.

فهرس بأهم المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.